National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces

الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية

الأمانة العامة

قسم الترجمة

أبرز ما ورد في مراكز الأبحاث والدراسات العالميّة

تقرير أسبوعي

فهرس المحتويات

مساعدة ضحايا الزلزال السوري وليس الأسد 4

معهد واشنطن 4

هذا أهم معوق أمام التقارب بين دمشق و أنقرة.. صفر ثقة 7

فاينانشال تايمز 7

الحرب بسوريا تحولت إلى 6 نزاعات والأزمة أبعد ما تكون عن نهايتها 9

فورين بوليسي 9

استخدام المساعدات الإنسانية كسلاح.. كيف يمكن منع الصّين وروسيا من التلاعب بأموال الإغاثة؟ 11

فورين أفيرز 11

ضحايا زلزال سوريا محاصرون من قبل الأسد 16

فورين بوليسي 16

الميليشيات المدعومة من إيران في سورية: الملامح والوظائف 18

مركز دراسات الشرق الأوسط (أورسام) 18

دبلوماسية الإمارات إزاء النظام السوري انتعشت بعد الزلزال 21

المونيتور 21

حوار دولي وإعفاء أمريكي.. مكاسب الأسد من كارثة الزلزال 23

المعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية 23

الأسد استخدم الزلزال لمحو جرائمه ضد شعبه ومحاولة التقرب للغرب والخروج من العزلة 25

صانداي تايمز 25

تنظيم "الدولة الإسلامية" عام 2023: مستويات التهديد والمسائل المتعلقة بالإعادة إلى الوطن 28

معهد واشنطن 28

الديكتاتور المنبوذ ..بشار الأسد يستخدم دبلوماسية الزلازل للعودة للمسرح العالمي 32

نيويورك تايمز 32

الأسد يريد استغلال كل دقيقة في الكارثة ليستفيد منها 34

إيكونوميست 34

الأسد يستغل مآسي ضحايا الزلزال لفك العزلة عن نظامه 36

واشنطن بوست 36

الزلزال ليس جواز سفر مجاني للأسد 38

فاينانشال تايمز 38

غضب في مناطق المعارضة السورية بعد وصول مساعدات إنسانية قليلة عقب كارثة الزلزال 40

وول ستريت جورنال 40

لا تثقوا بالأسد 43

الغارديان 43

الزلزال فعل بالسوريين ما أراده النظام السوري والروس 45

أتلانتك كاونسل 45

لا ترفعوا العقوبات عن نظام الأسد.. فالمنكوبون هم ضحاياه 47

واشنطن بوست 47

نظام الأسد وروسيا يحاولان تسييس الكارثة.. وأمريكا تخلت عن السوريين لمدة طويلة 49

ذي أتلانتك 49

زلزال تركيا وسوريا كشف عن وجه أوروبا الذي لا يعرف الرحمة 51

ميدل إيست آي 51

ملاحظة: جميع المواد والآراء الواردة في هذا التقرير تُعبر عن رأي صاحبها أو ناشرها فقط

مساعدة ضحايا الزلزال السوري وليس الأسد

معهد واشنطن

أندرو تابلر

(اللغة الإنجليزية والعربية) 16 شباط 2023

نص المقال: على واشنطن اتخاذ خطوات معينة للتأكد من أن الترخيص العام الأخير الصادر عن وزارة الخزانة الأمريكية لا يخلق ثغرات جديدة للنظام السوري أو رعاته في موسكو وطهران أو لشركائه الإرهابيين الأجانب.

في وقت سابق من هذا الأسبوع عقد مجلس الأمن الدولي جلسة مغلقة بخصوص الزلزال الذي أصاب تركيا وسوريا، قدم فيها "وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية" مارتن غريفيث إحاطة حول زيارته إلى مناطق الكوارث في كلا البلدين. وبعد ذلك بوقت قصير، أعلن المندوب السوري لدى الأمم المتحدة بسام صباغ أن نظام الأسد وافق على فتح معبري باب السلام والراعي كمعبرين إضافيين للمساعدات الإنسانية ولمدة ثلاثة أشهر. وأشار على وجه التحديد إلى مساعدات الأمم المتحدة التي تم تسليمها إلى شمال غرب سوريا و "من داخل سوريا"، في إشارة إلى المساعدات التي تأتي "عبر خطوط التماس" من أراضي النظام إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة .

وحظي هذا الإعلان بإشادة واسعة من روسيا والصين ودول المنطقة والحكومات الغربية على حد سواء. ولكن على الرغم من أن هذه الأخبار التي تبدو حسنة لأولئك الذين يعانون من الدمار، إلّا أن لفتة صباغ ضئيلة للغاية، ومتأخرة للغاية. ومن أسباب ذلك أن النظام لم يسيطر على العديد من المناطق المعنية لأكثر من عقد من الزمن. والأهم من ذلك، أن ثلاثة أشهر من المساعدات لن تكون كافية لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتفاقمة في أعقاب الزلزال الذي أودى حتى الآن بحياة أكثر من 4000 شخص في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون و1400 شخص في مناطق النظام. وهذا صحيح بشكل خاص بالنظر إلى سجل النظام في تحويل المساعدات المقدمة عبر دمشق وتسليحها. وتاريخياً، شملت هذه الفئة من المساعدات حوالي 90 في المائة من إجمالي المساعدات إلى سوريا.

ويتمتع الغرب بقدرة كبيرة على تغيير هذا الوضع وقيامه بذلك سيكون أمراً مهماً وحاسماً. فالولايات المتحدة وبريطانيا و"الاتحاد الأوروبي" وكندا تقدم حالياً حوالي 91 في المائة من المساعدات الإنسانية التي تتدفق إلى سوريا (2.16 مليار دولار من 2.38 مليار دولار سنوياً). لذلك يجب على واشنطن اتخاذ خطوتين فوريتين لتخفيف المعاناة في المناطق المتضررة من الزلزال في شمال غرب سوريا.

أولاً، ينبغي أن تسعى إلى استصدار قرار من مجلس الأمن يضمن بقاء المعابر التي أعيد فتحها مفتوحة لمدة عام على الأقل. فمنذ عام 2020، أصبحت المساعدات عبر الحدود لعبة كرة قدم سياسية في الأمم المتحدة، حيث تستخدم روسيا تهديدات "الفيتو" لتقليل عدد المعابر إلى معبر واحد (باب الهوى) وتقصير مدة تجديد آلية المساعدات إلى ستة أشهر فقط لكل تجديد. ومجدداً، تجلت العوائق الإنسانية الكامنة في هذه الخيارات الضيقة في الاستجابة المتعثرة (لأضرار) الزلزال في سوريا.

ثانياً، والأكثر تعقيداً بكثير، هي مهمة تخفيف العقوبات الأمريكية بشكل مناسب لدعم الإغاثة المشروعة (لضحايا ومتضرري) الزلازل دون تأجيج حملة النظام السوري الثابرة والتي يأمل منها النظام التهرب من المسؤولية عن انتهاكاته العديدة والتي تشمل اليوم الكثير، ابتداءً من فظائع زمن الحرب ووصولاً إلى إنتاج المخدرات والاتجار بها على نطاق واسع. وما زاد هذه المعضلة تعقيداً هو أن بعض دول المنطقة تدفع باتجاه تطبيع العلاقات مع النظام.

في 9 شباط/فبراير، أصدرت وزارة الخزانة الأمريكية "الرخصة العامة رقم 23" تحت عنوان "تفويض المعاملات المتعلقة بجهود الإغاثة من الزلزال في سوريا". ويهدف هذا الترخيص، الذي هو الثالث من نوعه في ظل إدارة بايدن، إلى ضمان عدم عرقلة الأنشطة الإنسانية الطارئة بسبب العقوبات الأمريكية. ومع ذلك فهو يختلف عن التراخيص السابقة في ناحيتين رئيسيتين. أولاً، يتناول على وجه التحديد الخسائر المادية للزلزال بدلاً من تركيزه فقط على الدمار المستمر الذي أحدثه نظام الأسد. ثانياً، يسمح الترخيص أساساً، وفي ضوء حالة الطوارئ، بإجراء المعاملات مع الأجهزة الرسمية للنظام السوري .

وفي ظل إدارة بايدن، تم سابقاً توسيع نطاق الأنشطة الإنسانية المسموح بها في سوريا لفسح المجال أمام جهود "التعافي المبكر" المحددة التي تنفذها كيانات النظام في مناطق النظام (على سبيل المثال، مشاريع المياه العذبة والصرف الصحي). ومن المفهوم أن التنازل عن عقوبات معينة لتمكين هذه الأنشطة كان ضرورياً لتخفيف معاناة المدنيين، والتي تفاقمت بسبب مقاومة النظام المستمرة للمفاوضات السياسية الرامية إلى إنهاء الحرب بموجب "قرار مجلس الأمن رقم 2254". وبالمثل، أعفى الترخيص العام السابق المزيد من الأنشطة الداعمة للمدنيين في الشمال الشرقي والشمال الغربي من البلاد وهي مناطق خارج سيطرة النظام منذ ما يقرب من اثني عشر عاماً.

ولكن "الرخصة 23" أقل تحديداً بكثير. فهي تسمح ببساطة وعلى نطاق واسع "بإجراء جميع المعاملات المتعلقة بجهود الإغاثة من الزلزال في سوريا" للأشهر الستة المقبلة، بما في ذلك وبشكل مثير للجدل "الأشخاص الذين ينطبق عليهم تعريف الحكومة السورية". ويمضي الترخيص لينص على أن "المؤسسات المالية الأمريكية ومرسلي الأموال المسجلين في الولايات المتحدة يمكنهم الاعتماد على منشئ تحويل الأموال فيما

يتعلق بالامتثال... شريطة ألا تجد المؤسسة المالية أن تحويل الأموال لا يتوافق مع... هذه الرخصة العامة أو أن يكون لديها سبب للتحقيق في ذلك ."

وجوهر المشكلة هو أن المعاملات مع "الحكومة السورية" لا يمكن تمييزها بما فيه الكفاية عن أنشطة الأفراد والكيانات الخاضعة للعقوبات التابعة لنظام الأسد وشبكاته. إن السماح للمؤسسات المالية بقبول أوصاف المنشئ لعمليات تحويل الأموال لن يؤدي إلا إلى تفاقم هذه المشكلة من خلال خفض عتبة المعاملات المسموح بها بشكل كبير. وبعبارة أخرى، يبدو أن الترخيص الجديد قد خلق ثغرة في العقوبات سيستغلها نظام الأسد ورعاته الإيرانيون والروس بدون شك، كما هو الحال مع كل ثغرة أخرى اكتشفوها طوال الحرب. أما صلات النظام بالكيانات التي صنفتها الولايات المتحدة على أنها إرهابية وتعمل في سوريا، مثل «حزب الله» اللبناني، فهي تثير المزيد من المخاوف بشأن تمكين المعاملات على نطاق واسع بهذه الطريقة.

ولتنفيذ الترخيص الجديد بشكل صحيح تماشياً مع العقوبات الأمريكية، يجب على الإدارة الأمريكية أن تصدر الأوامر على الفور بإجراء تقييم استخباراتي باستخدام الصور حول الدمار الذي خلفه الزلزال للتمييز بين المنشآت التي دمّرها الزلزال في سوريا أو التي تضررت جراءه مقابل تلك التي أصيبت في الحرب. وسيمنح ذلك خطاً أساساً لواشنطن يمكنها من خلاله تحديد الأماكن التي تُنفق فيها إغاثات الزلزال وإلى أي درجة يتم تحويل الإغاثات إلى أنشطة إعادة الإعمار التابعة للنظام. ومن بين المناطق ذات الأهمية الخاصة في هذا السياق هي شرق حلب التي دُمرت أجزاء كبيرة منها بسبب قصف النظام وبراميله المتفجرة.

بالإضافة إلى ذلك، على الإدارة الأمريكية اتخاذ خطوات لكسر الدورة الحالية، وهي حلقة غالباً ما تجد فيها واشنطن وحلفاؤها أنفسهم عاجزين عن الإتيان بأي رد فعل أمام التطورات غير المتوقعة في سوريا ومحاصرين من قبل موسكو، مما يؤدي إلى تقليل الخيارات المتاحة أمامهم. وقد تستلزم صياغة نهج جديد إعطاء أولوية أكبر للسياسة السورية والتفكير بشكل خلاق حول أفضل السبل لتحقيق أهداف السياسة الأمريكية، ودعم الشعب السوري، ومواجهة النظام ورعاته.

وتتمثل إحدى الأفكار الواعدة في إنشاء "قناة بيضاء" في سوريا للمساعدات الإنسانية وتلك الخاصة بالحوادث، على غرار النهج الذي اتُبع مع إيران في تشرين الأول/أكتوبر 2020، عندما أعلنت واشنطن أن الحكومات والمؤسسات المالية الأجنبية يمكنها إنشاء آلية دفع للصادرات الإنسانية المشروعة إلى ذلك البلد طالما لم يتم تحويل أي أموال إلى نظامه. ويتطلب إنشاء مثل هذه القناة لسوريا اتخاذ قرارات متزامنة من قبل حكومات متقاربة التفكير، فضلاً عن إنشاء غرفة مقاصة سيادية لمعالجة مخاطر المعاملات للشحنات في سوريا. وسيساعد ذلك على ضمان عدم استفادة نظام الأسد ومنظمات معينة من المساعدات، أو التلاعب بها من خلال الباب الذي فتحته "الرخصة العامة رقم 23"، وفي الوقت نفسه سيساعد هذا النهج المدنيين السوريين على إعادة بناء منازلهم وحياتهم.

المصدر: معهد واشنطن

هذا أهم معوق أمام التقارب بين دمشق و أنقرة.. صفر ثقة

فايننشال تايمز

أيلا جان ياكلي

(اللغة الإنجليزية) 30 كانون الثاني 2023

نص المقال: إن تركيا وسوريا تواجهان معضلة كبيرة لإصلاح العلاقة بعد سنوات الحرب و"صفر ثقة." إن الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، تعامل مرة مع نظيره السوري، ووصفه بـ"أخي"، واستقبله وعائلته في منتجع سياحي. ومنذ بداية الحرب الأهلية في سوريا عام 2011، انهارت العلاقات، ووجد كل واحد منهما اسما للآخر؛ "سارق" ، و"إرهابي"، و"سفاح." وبعد سنوات من الدعوة لتغيير النظام في دمشق ودعم الجماعات المسلحة المعادية للأسد، يبدو أن أنقرة مستعدة لتغيير موقفها، حيث قال أردوغان، الشهر الماضي، إنه سيقابل الأسد من أجل "صب زيت على المياه المضطربة." مدفوعون من روسيا، الداعم الرئيسي للأسد، يتحرك الجيران ببطء نحو تطبيع العلاقات، وذلك حسب المسؤولين الأتراك. والتقى وزراء دفاع البلدين في موسكو في كانون الأول/ ديسمبر، في وقت قال فيه وزير الخارجية التركي مولود تشاووش أوغلو إنه سيقابل نظيره السوري فيصل مقداد في "أقرب وقت" بهدف التحضير للقاء الرئيسين.

ولدى كل طرف ما يحفزه على التقارب، فمن ناحية، الأسد يعني التفاوض مع دولة كبيرة وعضو في الناتو تخفيفا للعزلة الدولية. أما أردوغان، فيواجه حملة إعادة انتخابية صعبة، ما سيمحنه شعبية في انتخابات 14 أيار/ مايو المقبل.

ويواجه أردوغان تداعيات وجود 4 ملايين لاجئ سوري، ما زاد من حنق الناخبين الأتراك وسط أزمة اقتصادية خانقة، وزادت التوقعات من عودتهم إلى تراجع التوتر. وترى الصحيفة أن أردوغان أصلح ملفات العلاقة مع دول أخرى مثل السعودية والإمارات العربية المتحدة وإسرائيل، على أمل إحياء التعاون التجاري معها وتعزيز الاقتصاد التركي. ويعتقد المحللون أن التقارب مع سوريا سيكون أصعب.

نقلاً عن دبلوماسي متقاعد: "هناك صفر ثقة بين الطرفين، وليس من السهل على أي منها تقديم التنازلات التي يحتاج إليها التقارب."

وعارضت تركيا نظام الأسد؛ بسبب تعامله الوحشي مع الانتفاضة، وأصبحت الداعم الرئيسي للجماعات المسلحة، وفي الوقت الذي استعاد فيه الأسد السيطرة بدعم من روسيا وإيران، حرفت أنقرة نظرها لمجال آخر. ومنذ عام 2016 قامت بسلسلة من التوغلات الحدودية ضد تنظيم الدولة والمناطق التي يهيمن عليها الأكراد.

وباتت القوات التركية تتحكم بمناطق واسعة من شمال سوريا تمثل نسبة 5% من أراضيها يعيش فيها ربع سكانها.

وتتهم تركيا قوات سوريا الديمقراطية التي تدعمها الولايات المتحدة بأنها فرع لحزب العمال الكردستاني (بي كي كي)، الذي يقاتل الدولة التركية منذ 4 عقود.

وصنفت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى جانب تركيا (بي كي كي) منظمة إرهابية. وساهمت الجماعات المسلحة التي دعمتها تركيا في سوريا في مواجهة قوات سوريا الديمقراطية.

كما ساهم الجيش التركي في وقف التقدم السوري باتجاه مدينة إدلب، آخر معقل للمقاتلين المعادين للنظام، ويعيش فيها أكثر من 3 ملايين شخصا فروا من المناطق التي سيطرت عليها القوات السورية.

وتطالب سوريا تركيا بالانسحاب من الأراضي السورية قبل الحديث عن عودة العلاقات بين البلدين. وقال مقداد الشهر الماضي: "لا نستطيع الحديث عن استئناف العلاقات مع تركيا دون إنهاء الاحتلال."

من جانبها، هددت أنقرة بعملية جديدة ضد الجماعات الكردية المسلحة. وتقول سنيم أيدن- دوجغيت، أستاذة العلاقات الدولية بجامعة صابنجي في إسطنبول: "حتى لو كانت تركيا قادرة على تغيير موقفها فجأة، فربما لن يرد الطرف الآخر بالسرعة ذاتها". مشيرة إلى أن الأسد ربما كان يراقب الانتخابات التركية ومعرفة نتيجتها، وليس من المحتمل التوصل إلى اتفاق قصير الأمد.

وأكد وزير الدفاع التركي، خلوصي أكار، للجماعات المسلحة السورية أن أنقرة لن تعقد اتفاقا مع النظام على حسابهم، وهي مستمرة بالدفاع عن إدلب. وشهدت المناطق التي سيطرت عليها تركيا تظاهرات احتجاج على أخبار التقارب واجتماع موسكو.

ونقلاً عن أكار بمقابلة أجريت في كانون الثاني/ يناير، قوله: "من المستحيل أن نعمل أي شيء ضد إخواننا السوريين"، وأضاف أن القوات التركية في إدلب هناك من أجل "منع مأساة إنسانية ومنع موجة جديدة من الهجرة إلى تركيا بسبب القمع" الذي يقوم به الأسد. وقال إن تركيا اقترحت على دمشق التعاون في مجال الإرهاب، أي الجماعات الكردية التي حاولت طلب الدعم من دمشق في وجه الهجمات التركية.

وفي الوقت نفسه، حذرت الولايات المتحدة تركيا من تحسين علاقاتها مع سوريا، وكذا القيام بعملية عسكرية جديدة هناك. وعارضت روسيا، أيضا، التي يقيم أردوغان علاقات قوية مع رئيسها فلاديمير بوتين أي توغل جديد.

ويرى غالب دالاي، الزميل غير المقيم في مجلس الشرق الأوسط للشؤون العالمية، أن محادثات تركيا مع سوريا تزيد إمكانية عملية عسكرية لا منعها، فهي تتوقع ضوءا أخضر من موسكو مقابل التقارب مع الأسد.

ويواجه حزب العدالة والتنمية معركة للحفاظ على الدعم بين السكان في وجه تحالف للمعارضة، والذي تعهد بإرسال السوريين إلى بلادهم. وفي استطلاع أجراه مركز متروبول في كانون الأول/ ديسمبر، وجد أن نسبة 59% من الأتراك تؤيد إرسال السوريين إلى بلادهم.

ويرى دالاي أن نقاط أردوغان القوية هي السياسة الخارجية والأمن، أما الضعيفة فهي الاقتصاد واللاجئون، وعليه والحالة هذه خلق انطباعا مع حزبه أن عملية التخلص من مشكلة اللاجئين قد بدأت. وطالما طالب حزب الشعب الجمهوري بالتحاور مع الأسد كخطوة لإعادة اللاجئين، وقام أردوغان الآن بتبني نفس السياسة، بشكل لم تعد المعارضة قادرة على اتهامه. (ترجمة: عربي 21)

المصدر: فايننشال تايمز

الحرب بسوريا تحولت إلى 6 نزاعات والأزمة أبعد ما تكون عن نهايتها

فورين بوليسي

تشارلز ليستر

(اللغة الإنجليزية) 01 كانون الثاني 2023

نص المقال: الأزمة السورية ستدخل عامها الـ 13 في مارس/آذار القادم، ورغم أن مستوى العنف في جميع أنحاء البلاد منخفض الآن نسبيا مقارنة بالسنوات الماضية، فإن الأزمة ما زالت بعيدة جدا عن نهايتها، وفقا للأكاديمي تشارلز ليستر، زميل أول ومدير برامج سوريا ومكافحة الإرهاب والتطرف في معهد الشرق الأوسط.

ولفت وجود ما لا يقل عن 6 صراعات منفصلة داخل سوريا تشمل جهات فاعلة داخلية وحكومات خارجية لا تزال مستمرة حتى يومنا هذا، وهو ما اعتبره علامات تصعيد أكثر من كونها علامات تهدئة.

أن التحذيرات من موجات فوضى جديدة في سوريا ليست بالشيء الجديد، ورجح أن يكون 2023 عاما من عدم الاستقرار المحتمل الذي يغير قواعد اللعبة.

أن التطورات في تركيا وروسيا وإيران ربما تساهم في إحداث تغييرات واسعة إلا أن الديناميكية الأهم، حسب رأيه، تتعلق بالاقتصاد وبالأخص الوضع داخل مناطق النظام.

ورغم أن سعي الرئيس السوري بشار الأسد الحثيث للبقاء في السلطة عبر سياسة الأرض المحروقة قد وجه ضربة موهنة للاقتصاد منذ عام 2011، فإنه يسير في طريق الانهيار المستمر منذ عام 2019، أي في أعقاب أزمة السيولة في لبنان وما نتج عنها من آثار مدمرة على جارتها سوريا.

أن الوضع تفاقم منذ ذلك الحين، أولا بسبب جائحة كورونا، ثم الآثار العالمية للغزو الروسي لأوكرانيا، ومؤخرا التدهور الاقتصادي الحاد في إيران.

ومع دخول عام 2023 فإن الانهيار الاقتصادي السوري خرج عن نطاق سيطرة النظام، حيث لا يزال نصف البنية التحتية الأساسية مدمرا، ويعيش 90% من السوريين حاليا تحت خط الفقر، وحيث ميزانية الدولة لهذا العام هي الأدنى على الإطلاق.

ومع أن السوريين ليسوا غرباء عن المعاناة، فإن ما يحدث اليوم داخل مناطق النظام غير مسبوق ويأتي في وقت وصلت فيه الأعمال العدائية إلى أدنى مستوياتها، وبعد أن اختفت الطبقة الوسطى وانتشر الفقر حتى بين السوريين المهرة.

وكما هو معتاد في اقتصادات الحرب، فإن من يحملون السلاح هم الذين يعتدون الآن على أولئك العُزل الذين يبحثون عن مصادر دخل إضافية، حيث تشير المصادر داخل مناطق النظام إلى عمليات ابتزاز "ممنهجة" للشركات الصغيرة والمتوسطة، بل وحتى الأكبر منها من قبل أجهزة الأمن التابعة للنظام.

ومع عدم ظهور أي بوادر لتباطؤ الانهيار الاقتصادي في سوريا، يرى الكاتب أن الأشهر المقبلة مشحونة وحبلى بالمخاطر لأن النظام ليس لديه أوراق رابحة يلعبها يمكن أن تحسن الوضع، ولا إيران ولا روسيا في وضع يسمح لهما بإنقاذه.

وبعبارة أخرى، يبدو أن المسار الرهيب اليوم سيستمر، ومن المحتمل أن يتسارع أكثر. وفي حين أن العودة إلى الحرب المباشرة لا تزال غير مرجحة إلى حد كبير، فإن الوضع الراهن لا يمكن أن يستمر ولا بد أن يكون هناك تغيير ما. (ترجمة: الجزيرة)

المصدر:فورين بوليسي

استخدام المساعدات الإنسانية كسلاح.. كيف يمكن منع الصّين وروسيا من التلاعب بأموال الإغاثة؟

فورين أفيرز

ناتاشا هول وهاردين لانغ

(اللغة الإنجليزية) 09 كانون الثاني 2023

نص المقال:

جدّد مجلس الأمن الدولي اليوم قرارًا يسمح بإيصال المساعدات الإنسانية إلى ملايين السوريين من دون موافقة من بشار الأسد. في الأسابيع التي سبقت التصويت، شعر الدبلوماسيون وعمال الإغاثة وملايين السوريين بالقلق من أن تستخدم روسيا حقّ النقض (الفيتو) في مجلس الأمن، لمنع المساعدات عبر الحدود. وكان لديهم سبب وجيه للشعور بالقلق، إذ طالما جادلت موسكو، وهي واحدة من أقرب مؤيدي الأسد، بأن المهمة الإنسانية تنتهك سيادة سورية، وسبق لها أن استخدمت حق النقض (الفيتو) ضد استخدام نقاط عبور أخرى لإيصال المساعدات إلى سورية. في هذا المرة، تجنّبنا الأزمة، على الأقل خلال الأشهر الستة المقبلة، لكن عدم اليقين بشأن مصير القرار كشف عن صعوبة تقديم المساعدات الإنسانية خلال حقبة من المنافسة بين القوى العظمى.

في الأعوام الأخيرة، أظهرت روسيا والصين نفسيهما أكثر استعدادًا لاستخدام قوتهما الدبلوماسية وحق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن، لتمكين الحكومات من حرمان شعوبها من المساعدات الإنسانية. في هذا الصيف، ساعدت روسيا والصين إثيوبيا في تأخير اجتماعات مجلس الأمن لمناقشة إعلان المجاعة في تيغراي، وفقًا لـ مارك لوكوك، وكيل الأمين العام السابق للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ. ولم يتم الإعلان رسميًا عن المجاعة في شمال إثيوبيا، على الرغم من أنّ التقديرات تشير إلى أن ما يقرب من نصف مليون طفل يعانون سوء التغذية في تيغراي.

ولتبرير الحدّ من المساعدات أو منعها، تجادل الصين وروسيا بأنه لا يجوز انتهاك حرمة السيادة حتى عندما تشن الأنظمة القمعية حرب حصار ضد شعوبها. بالطبع، مفهومهم للسيادة يتضارب تمامًا مع القانون الدولي، خاصة بالنظر إلى حرب روسيا العدوانية في أوكرانيا. من خلال تسييس المساعدات الإنسانية واستخدامها كسلاح، تعمل الصين وروسيا على توسيع نفوذهما على حساب الاستقرار الدولي، وعلى حساب المعايير الإنسانية، وحقوق الإنسان.

إذا تمكنت الحكومات القمعية من التلاعب بمساعدات الإغاثة للفصل في صراعاتها الداخلية، فإن المجتمع الدولي سيفقد أداة أساسية لتخفيف المعاناة وإدارة الأزمات. يجب على الولايات المتحدة وحلفائها إيجاد طرق لتقليل تأثير منافسة القوى العظمى على الأزمات الإنسانية، في سورية وغيرها. وتتمثل إحدى الطرق في نقل بعض المناقشات حول مساعدات الإغاثة من مجلس الأمن الذي يعاني حالة من الاستقطاب.

- شريان الحياة الأخير

إن استخدام المساعدات الإنسانية كسلاح ليس ظاهرة جديدة، ولكن نتائجها في سورية حادة ومأساوية بشكل خاص. بعد اندلاع الثورة في سورية في عام 2011، منع نظام الأسد بشكل ممنهج المساعدات الإنسانية لقطاعات كبيرة من سكانه، بغية إجبار المجتمعات الخاضعة لسيطرة المعارضة على الاستسلام، أو القضاء عليها تمامًا. وردًّا على ذلك، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرارَ (2165) في عام 2014. وسمح هذا القرار لوكالات الأمم المتحدة بتمويل المساعدات وتسليمها وتنسيقها، عبر أربعة معابر حدودية، إلى المناطق التي لم تكن تحت سيطرة قوات الأسد من دون موافقة النظام. ونتيجة لذلك، وصلت وكالات الإغاثة إلى ملايين الأشخاص الذين لولا ذلك لظلوا خارج نطاق المساعدة. لكن في الأعوام الأخيرة، استخدمت روسيا -حليف الأسد الأساسي- نفوذها في مجلس الأمن، لتقليص صلاحيات القرار ليبقي على معبر واحد بين سورية وتركيا. وحتى مع هذه القيود، تصل مساعدات الأمم المتحدة إلى (4,5) مليون شخص محاصرين في شمال غرب سورية، معظمهم من الناجين من حصار الأسد وحملات القصف الروسية. ومع ذلك، ضمنت جهود موسكو أنْ تُوجَه الغالبية العظمى من مساعدات الأمم المتحدة عبر دمشق، وهو ما يمنح نظام الأسد مزيدًا من السيطرة على تسليم المساعدات. وقد سمحت هذه السيطرة للأسد بحجب المساعدات عن مناطق معينة، وتوجيهها إلى مناصريه، فضلًا عن أنها تتيح له تشكيل سردية الصراع نفسه. والأمر الأسوأ أن مركز الأمم المتحدة في دمشق لم يكشف عن حصار الحكومة السورية لبلدة مضايا التي كان يسيطر عليها المتمردون، حتى انتشرت صور مروّعة لأطفال يتضورون جوعًا في وسائل الإعلام، في كانون الثاني/ يناير 2016.

ولوّحت موسكو بالتهديد باستخدام حقّ النقض (فيتو) لانتزاع تنازلات دبلوماسية من الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن، من ضمنهم الولايات المتحدة. وفي العام الماضي، هددت روسيا بإغلاق المعبر المتبقي، باب الهوى، للحصول على موافقة مجلس الأمن على أنشطة التعافي المبكر في المناطق التي يسيطر عليها النظام، وعلى دعم أكبر لعمليات الإغاثة عبر خطوط التماس، حيث توَجَّه المساعدات الإنسانية عبر دمشق إلى الخطوط الأمامية في سورية التي تسيطر عليها المعارضة. إن تسليم المساعدات عبر خطوط التماس يمنح نظام الأسد مزيدًا من السيطرة على

عملية المساعدات التي تصل إلى شمال غرب سورية. فضلًا عن أن العملية تميل إلى أن تكون ضعيفة التنسيق، وتفتقر إلى آليات الرصد القوية التي تحكم المساعدات عبر الحدود.

في تموز/ يوليو الماضي، بعد نقاش شديد في مجلس الأمن، أجبرت روسيا -من خلال مسوّدتها الخاصة للتمديد عبر الحدود، الأممَ المتحدة على عدم إعطاء منظمات الإغاثة أكثر من ستة أشهر فقط، للتخطيط لكيفية تلبية الاحتياجات الملحّة للسوريين في شمال غرب سورية. في السابق، كان من المؤكد إلى حدٍّ ما أنّ تمديد القرار يكون لمدة (12) شهرًا في كلّ مرة. وهذا كان سيمنح مجموعات الإغاثة القدرة على توظيف عمال الإغاثة، وتخطيط البرامج، وإدارة المشافي والمدارس ومرافق المياه، وتوصيل المواد الغذائية لخدمة الملايين الذين يعتمدون على تلك المساعدات. ومع انتهاء صلاحية القرار، في 10 كانون الثاني/ يناير، كان على مجلس الأمن التصويت مرة أخرى على تمديد تفويض الأمم المتحدة لمدة ستة أشهر أخرى.

وقد ترك الإطار الزمني القصير البالغ ستة أشهر، إضافة لعدم اليقين الدبلوماسي، وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية غيرَ قادرة على التخطيط لاستجابة إنسانية فعالة. على سبيل المثال، لا يمكنهم التوظيف في وظائف قد يتم تمويلها أو لا تموَّل. وكان أثر ذلك على أرض الواقع ملموسًا. أشار منتدى المنظمات غير الحكومية في شمال غرب سورية، العام الماضي، إلى إلغاء أكثر من (8,500) وظيفة غير حكومية في شمال غرب سورية، وتعليق أنشطة أكثر من (400) منشأة طبية وتعليمية وحماية ومياه وصرف صحي. خلاصة القول أن التهديد باستخدام حق النقض الروسي قد قلّص بالفعل الاستجابة الإنسانية لدرجة الشلل.

بالنسبة إلى روسيا، من المرجّح أن يكون هذا هو بيت القصيد. لم يتمكّن النظام السوري وروسيا من استعادة شمال غرب سورية بالقوة سريعًا، حيث كانوا سيواجهون تمرّدًا ممتدًا وموسعًا ومعقدًا، بسبب وجود القوات التركية. ولكن من خلال الحدّ من المساعدات للمنطقة، مع قصفها بين الحين والآخر، فإنهم قادرون على احتواء المعارضة، وإضعاف السكان المدنيين. وسيوفر قطع المساعدات عبر الحدود تمامًا زيادة تضييق الخناق، وسيدفع ملايين السوريين ثمنًا باهظًا، وسيحاول كثيرون الفرار إلى تركيا أو إلى الدول المجاورة الأخرى، التي أغلقت أبوابها إلى حد كبير أمام اللاجئين السوريين. يمكن أن تؤدي النتائج إلى زعزعة استقرار منطقة هشة بالفعل، وتؤدي إلى معاناة إضافية سيدفع المانحون الأميركيون والأوروبيون ثمنها. كانت الولايات المتحدة وألمانيا والمملكة المتحدة بالفعل أكثر الجهات المانحة سخاءً للمساعدات الإنسانية في جميع أنحاء العالم، على مدى العقد الماضي، وسوف تتعرض لضغوط شديدة للحفاظ على هذه المستويات.

والأسوأ من ذلك أن الآثار الضارّة لتدهور الوضع الإنساني في سورية يمكن أن تنتشر بسهولة خارج المنطقة. من المرجّح أن تكون استجابةُ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان (الذي يواجه انتخابات في وقت لاحق من هذا العام)، لموجةٍ جديدةٍ من اللاجئين السوريين، هي دفعهم نحو أوروبا. أدت آخر حركة كبرى للاجئين والمهاجرين السوريين، خلال عامي 2015-2016، إلى ترسيخ الانقسامات داخل المجتمعات الأوروبية، ورفع شعبية الأحزاب اليمينية المتطرفة، وتحدي المفاهيم الأوروبية لحقوق الإنسان. من المؤكد أن بوتين سيبتهج لرؤية أوروبا تواجه مثل هذا الموقف مرة أخرى.

- هل الموافقة مطلوبة؟

ما يحاول الأسد وبوتين القيام به في سورية ليس جديدًا. في عام 2008، منعت الحكومة العسكرية في ميانمار، خوفًا من تدخل الحكومات الأجنبية، عمّالَ الإغاثة الدوليين من دخول البلاد، بعد أن خلّف إعصار نرجس Nargis ما يقرب من (140,000) قتيل و(2,4) مليون آخرين في حالة خطر. واليوم، يمنع المجلس العسكري في ميانمار وصول المساعدات إلى كثير من مناطق الأقليات الاثنية، سواء التي يتم تسليمها

داخليًا أو عبر الحدود. وفي منطقة تيغراي في إثيوبيا، فرضت الحكومة الفيدرالية حصارًا، قبل عامين، على المساعدات والخدمات لملايين المدنيين، بغية إضعاف قوات المعارضة والسكان الخاضعين لسيطرة المتمردين. على مدى العامين الماضيين، ومنعت روسيا والصين مجلس الأمن من إصدار قرارات، تشجب الأزمة الإنسانية وتدعو إلى عمل إنساني أقوى في كل من ميانمار وإثيوبيا.

لا ينبغي أن تكون الحكومة القمعية قادرة على تحديد المواطنين الذين يتلقون مساعدات أجنبية، مع العلم أن روسيا والصين ستحميان تلك الحكومة في مجلس الأمن. يجب على الولايات المتحدة وحلفائها إيجاد طرق لتقليل المأساة الإنسانية التي تنتج عندما تندلع منافسة بين القوى العظمى في الأزمات الإنسانية. وفي بعض الحالات، سيكون إخراج مجلس الأمن من المعادلة خطوة أولى مهمة.

حتى قبل صدور القرار (2165)، جادل عددٌ من فقهاء القانون بأن قرار مجلس الأمن غير مطلوب لإضفاء الشرعية على تسليم المساعدات عبر الحدود، في مواجهة معارضة الحكومات القمعية. الحجة ذات شقين في الأساس. الأول، لا توجد قاعدة في القانون الدولي تنصّ، بشكل لا لبس فيه، على أنه من غير القانوني للوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة عبور الحدود الدولية إلى جزء من بلدٍ لا تملك الحكومة الوطنية سيطرة إقليمية عليه، لتقديم المساعدة الإنسانية المحايدة بالتعاون الكامل مع السلطات المحلية والمجتمعات المحلية.

والثاني، يشير رفض نظام الأسد السماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المحتاجين طوال فترة الصراع إلى ضرورة وجود نمط، تكون فيه البدائل مثل المساعدات العابرة للحدود ضرورية. إن الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن، ومنسق الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ قد اقترحوا ضمنًا أو صراحة أن حجب الحكومة السورية الموافقة على المساعدات الإنسانية، في الأجزاء غير الخاضعة لسيطرة الحكومة في سورية، هو أمرٌ تعسّفي. وهذا يعني، من بين أمور أخرى، أن الحكومة السورية منعت المساعدات بطريقة تنتهك التزامات الدولة بموجب القانون الدولي. على سبيل المثال، لا يُسمَح للدول بتجويع السكان المدنيين، كما لا يمكنهم حجب المساعدات عن المدنيين، لأن هؤلاء المدنيين يعدون داعمين لأعداء الدولة.

وفي الآونة الأخيرة، قال التحالف الأميركي للإغاثة من أجل سورية، وهو مجموعة من المنظمات الإنسانية التي يقودها سوريون في الشتات، والمحامون الدوليون في غيورنيكا Guernica 37، وهي مكتب قانوني بريطاني يركز على القانون الجنائي الدولي وقانون حقوق الإنسان: على الرغم من أن الإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن أعطت أساسًا أوضح للمساعدة عبر الحدود من خلال القرار (2165)، فإن الوضع على الأرض اليوم يجعل القرار واحدًا فقط من عدة مبررات قانونية لاستمرار مثل هذه المساعدة. باختصار: إن رفض النظام التعسفي للمساعدات طوال فترة الصراع وخطوط السيطرة الثابتة في البلاد يدعم الحجة القائلة بأن المساعدة الإنسانية عبر الحدود قانونية.

وهذا لا يعني أن مجلس الأمن يجب أن يمتنع عن تجديد المساعدة عبر الحدود. حتى التعطيل المؤقت للمساعدات قد يكون كارثيًا على سكان شمال غرب سورية. لا يزال مكتب الشؤون القانونية التابع للأمم المتحدة يعدُّ القرار شرطًا أساسيًا لاستمرار هذه المساعدة الإنسانية، ومن الواضح أن وكالات الأمم المتحدة لا تزال تشعر بأنها ملزمة بهذا الرأي القانوني الداخلي. على الرغم من أنه يتعين على الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن مواصلة جهودهم الدبلوماسية للإبقاء على القرار (2165) على قيد الحياة، فإن المعضلة الحالية ستستمر إلى أن يكون هناك نقاش قوي وشفاف بين مكتب الشؤون القانونية وكثير من الخبراء الخارجيين الذين يختلفون مع تحليله.

جادلت الباحثة ريبيكا باربر بأنّ هيئات الأمم المتحدة الأخرى تلعَب دورًا مهمًا في حالة سورية، إذ يمكن للجمعية العامة ولجانها ذات الصلة إصدار قرار يؤكد ضرورة استمرار المساعدات عبر الحدود، في ضوء الظروف في شمال غرب سورية. وستكون هذه الخطوة دليلًا مهمًّا على الإرادة السياسية العالمية، لكونها تعزز الحجة القانونية القائلة بأن إجراء مجلس الأمن ليس ضروريًا.

على نطاق أوسع، يجب على الولايات المتحدة وحلفائها العمل على تكريس الحق في المساعدة الإنسانية، حتى لو رفضته حكومة ذات سيادة بشكل تعسّفي. يمكن القيام بذلك عن طريق قرار من الجمعية العامة، [NJ4]أو عن طريق تعديل القرار (1991) الذي أنشأ بشكل أساسي النظام الإنساني الدولي الحالي، ويمكن أن توضح هذه التعديلات كيف ومتى تكون الأمم المتحدة قادرة على توفير الدعم للمدنيين، في حالات مثل تلك الموجودة اليوم في سورية وإثيوبيا. يجب على الولايات المتحدة وغيرها من المناصرين للهيكل الإنساني الدولي تشجيع الدول ذات التفكير المماثل على بناء دعم متعدد الأطراف لهذا النوع من المقاربة.

إن التصرّف الآن هو أمرٌ بالغ الأهمية. ومن المرجح أن تزداد رغبة الصين وروسيا في استخدام نفوذهما لمصلحة الطغاة، مع اشتداد حدة المنافسة بين القوى العظمى. وإن استخدامهم للمساعدات الإنسانية كسلاح أمرٌ مدمّرٌ لملايين المدنيين، وسيكون مكلّفًا للولايات المتحدة وشركائها. ولكن مع التعاون الدبلوماسي والمثابرة، يمكن أن تكون الأزمة في سورية فرصةً للمجتمع الدولي لمعالجة المشكلة وجهًا لوجه، وفي هذه العملية، إنقاذ للأرواح في الأزمات الإنسانية الأخرى، الآن، وفي المستقبل. (ترجمة: مركز حرمون للدراسات)

المصدر: فورين أفيرز

ضحايا زلزال سوريا محاصرون من قبل الأسد

فورين بوليسي

تشارلز ليستر

(اللغة الإنجليزية) 07 شباط 2023

نص المقال: يتمحور هذا المقال حول وضع السوريين في ظل الحصار الذي يفرضه نظام الأسد على الشمال السوري، الذي ضربه زلزال مروع خلّف آلاف الضحايا ودمارا كبيرا، بينما يصعب إيصال المساعدات والإغاثة. إنه قبل وقوع الزلزال كان شمال غرب سوريا الذي تسيطر عليه المعارضة يمثل إحدى أكثر الأزمات الإنسانية حدة في العالم، حيث يعيش أكثر من 4.5 مليون مدني محاطين ببنية تحتية أساسية مدمرة بنسبة 65 في المئة على الأقل، ويعتمد 90 في المئة منهم على المساعدات الإنسانية التي تأتي عبر معبر باب الهوى، وهو المعبر الحدودي الوحيد المفتوح. كانت هناك ثلاثة معابر تستخدم في نقل المساعدات عبر الحدود في شمال سوريا، لكن روسيا أغلقت اثنين منها باستخدام حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن. وفي السنوات الأخيرة، هددت روسيا بإغلاق معبر باب الهوى تمامًا، ما دفع هيئات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية إلى التحذير من أن هذه الخطوة ستؤدي إلى كارثة إنسانية

ومنذ وقوع الزلزال، تم إغلاق المعبر بالقوة، وتعرض الطريق الرئيسي الوحيد الذي يربطه بتركيا لأضرار جسيمة، وتعطلت البنية التحتية لهيئات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة. أن السوريين في شمال غرب البلاد يموتون كل دقيقة وهم محاصرون تحت الأنقاض، فضلاً عن آلاف

آخرين بلا مأوى. من جهته، تعهد المجتمع الدولي بتقديم مساعدة كبيرة لتركيا، بينما كالمعتاد يبدو أن السوريين مجرد قضية ثانوية. والمنظمة غير الحكومية المعنية، الخوذ البيضاء، لديها ما يقارب 3000 متطوع يعملون وسط 4.5 مليون نسمة، وتم تأسيسها للاستجابة للضربات الجوية وليس لزلزال مروع.

توجد معابر حدودية بديلة في باب السلامة واليعربية يمكن من خلالها تقديم المساعدات. وقد تعهدت قوات سوريا الديمقراطية بتسهيل الاستجابة الإنسانية من الشمال الشرقي. في المقابل، تتجنب الأمم المتحدة المخاطرة، وتتأثر بضغوط النظام بشأن آلية دخول المساعدات، وهذا من شأنه أن يتسبب بخسارة العديد من الأرواح. ويبقى الخيار الوحيد بذل جهد أحادي الجانب، بقيادة الولايات المتحدة وحلفائها وبتيسير من تركيا.

قبل الزلزال، كانت المناطق التي يسيطر عليها النظام تعاني عواقب الانهيار الاقتصادي؛ بسبب تبني النظام أسلوب الأرض المحروقة، فضلاً عن الآثار غير المباشرة لأزمة السيولة في لبنان وجائحة كورونا وحرب روسيا في أوكرانيا والتدهور الاقتصادي لإيران. وفي مواجهة الضغوط الداخلية المتصاعدة وسخط المدنيين، حشر هذا الزلزال النظام في الزاوية، ودفعه إلى إصدار نداء استغاثة عالمي. وفي تصريح للصحفيين في 6 شباط/ فبراير، قال سفير سوريا لدى الأمم المتحدة، بسام الصباغ، إن كل المساعدات المقدمة لسوريا ستكون موضع ترحيب، لكنها لا يمكن أن تمر إلا عبر دمشق، ما يشير إلى رفض النظام السوري أي إغاثة عبر الحدود في مناطق المعارضة.

ان أهمية النظر في توسيع نطاق المساعدات التي تمر عبر دمشق مؤقتًا، ولكن فقط إذا تم توفير الإذن لفعل الشيء نفسه في الشمال الغربي. ويتمتع النظام بسجل حافل يمتد لعقد من الزمن في التلاعب بالمساعدات الإنسانية وسرقتها. وهو يكسب مبالغ طائلة من خلال فرض أسعار صرف متلاعب بها على الأمم المتحدة، وبالتالي سرقة نصف كل دولار من المساعدات المرسلة إلى سوريا.

يجب اتخاذ إجراء لتخفيف المعاناة الإنسانية الناجمة عن الكوارث أو الصراع. لكن إذا فشلنا في الالتزام بالشروط الصارمة الموجودة أصلاً لتقديم المساعدات عبر دمشق، فإننا نخاطر بتمهيد الطريق عن غير قصد نحو إعادة النظام إلى الساحة الدولية. وفي السنوات الأولى من الأزمة، وافق المجتمع الدولي على تزويد حلفاء النظام الروس بإحداثيات كل مستشفى في شمال غرب سوريا؛ لحمايتها من الأعمال العسكرية. لكن سرعان ما تحولت هذه الإحداثيات إلى معلومات استخباراتية أدّت إلى تدمير كل مستشفى مدرج في القائمة تقريبًا في ضربات دقيقة.

بشكل عام، من المرجح أن يقوم النظام بجعل الموقف أسوأ بالنسبة له، ويرفض عروض المساعدة المحتملة من الغرب، لكن يجب على الولايات المتحدة وحلفائها عدم إغفال السياق الأوسع الذي حدثت فيه هذه المأساة. وإذا تم قبول المساعدة، فيجب اتخاذ تدابير صارمة لشرط وصول المساعدة إلى المجتمعات المستفيدة المتفق عليها مسبقًا عبر الجهات المنفذة التي تم التحقق منها من قبل الأمم المتحدة. حتى هذا غير مثالي إلى حد كبير، حيث يتم توجيه ما يقارب ربع أموال مشتريات الأمم المتحدة من خلال كيانات خاضعة للعقوبات، لكن يبدو أن الأمم المتحدة قد قبلت هذا باعتباره شرًا لا بد منه. إذا أدار النظام السوري ظهره للعروض الخارجية أو فرض عليها شروطًا مستحيلة، فيجب أن نكون متيقظين للعواقب الوخيمة التي ستنجم عن هذه الأزمة.

قبل الزلزال، كانت سوريا تقف على هاوية الانهيار الاقتصادي والمعاناة الإنسانية وعدم الاستقرار السياسي والعرقي والطائفي. ولا يُظهر السبب الجذري لكل هذا -أي النظام- أي استعداد للانفتاح على التسوية. وفي سنة 2022، ارتفعت الهجرة غير الشرعية للسوريين إلى أوروبا بنسبة 100 بالمئة. ومع تأثيرات هذا الزلزال، فإن هذه الأرقام سترتفع بشكل ملحوظ بمجرد حلول الربيع. (ترجمة: عربي 21)

المصدر:[فورين بولسي]

الميليشيات المدعومة من إيران في سورية: الملامح والوظائف

مركز دراسات الشرق الأوسط (أورسام)

عمر بهرام أوزديمير

(اللغة الإنجليزية) 20 ايلول 2022

نص المادة: منذ اندلاع الأزمة في سورية، أرسلت إيران كثيرًا من الجماعات المسلحة إلى البلاد، إضافة إلى وحدات من جيشها، بهدف خلق تأثير مباشر في عمل القوات العسكرية لنظام الأسد، التي ضعفت بعد الانتفاضة الشعبية. بعد أن لعبت إيران دورًا فاعلًا في عملية إعادة تشكيل تنظيم الشبيحة، الذي يعود تاريخ نشأته إلى الثمانينيات، تحت اسم "قوات الدفاع الوطني"، لم تستطع تحقيق ما كانت ترغب فيه من تشكيل قوات الدفاع الوطني، من حيث التأثير في سياسة النظام الدفاعية. وأسفرت تجربة إيران في العراق عن تحوّل تنظيم "الحشد الشعبي"، المكون من ميليشيات مدعومة من إيران، إلى هيئة قانونية لإنفاذ القانون، بعد عملية طويلة منحت إيران نفوذًا مباشرًا على القوات العراقية على الرغم من اختلاف البنى الاجتماعية لسورية والعراق وعلاقاتهما مع الجهات الفاعلة الإقليمية، فإن دمشق لا تقلّ أهمية عن بغداد، في استراتيجية إيران لزيادة نفوذها في المنطقة والوصول إلى البحر الأبيض المتوسط عبر لبنان.

ولهذا السبب، اختارت طهران زيادة نفوذها في سورية، من خلال مجموعات مسلّحة مختلفة تضاف إلى قوات الدفاع الوطني. وتتعاون الفرقة الرابعة المدرعة، بقيادة ماهر الأسد (شقيق بشار الأسد) بشكل وثيق مع الحرس الثوري الإيراني وحزب الله، وتعدّ أهم امتداد لطهران داخل جيش النظام . وتعزز الفرقة الرابعة المدرعة، إلى جانب الميليشيات الأخرى المدعومة من إيران، الوجود الإيراني في المنطقة، بسياساتها التي تستهدف وحدات عناصر المعارضة السابقة التي ترعاها روسيا في جنوب سورية. يلعب نظام الأسد دورًا رائدًا في تهريب المخدرات، وهي المصدر غير الشرعي للتمويل، من خلال القيام بإنتاج وتأمين ممرات المخدرات، وخاصة الكبتاغون .

وعلى الرغم من أنّ الفرقة الرابعة المدرّعة تتمتع باستقلالية داخل جيش النظام، وباتصال وثيق مع إيران، فإنها خارج نطاق هذه الدراسة، لكونها عنصرًا لا يتجزأ من نظام البعث والقوة البعثية. حيث تقتصر هذه الدراسة على قوات الدفاع المحلي التي تشبه عناصر الدفاع الوطني، من حيث نشأتها وعمليات بنائها، وعلى الميليشيات الطائفية المدعومة من إيران المصنفة بـ "الميليشيات الشيعية" في أدبيات ووظائف هذه القوى في السياسة الإقليمية لإيران.

مكّنت مجموعات قوات الدفاع المحلية طهران من تحقيق هدفها المتمثل في التوسع الرسمي لقوات الدفاع التابعة لنظام الأسد، وهو الهدف الذي لم يكن ممكنًا من خلال قوات الدفاع الوطني. ظلت قوات الدفاع الوطني بعيدة عن أهداف إيران لأسباب عديدة، مثل عدم وجود مهمة رسمية ونفوذ روسيا المتزايد على بعض عناصر قوات الدفاع الوطني. وبدلًا من ذلك، أدرِجت قوات الدفاع المحلية، التي تأسست عام 2013 ونُظِمت في حلب ودير الزور والرقة في المرحلة الأولى، كعنصر رسمي في جيش النظام، بقرار اتخذه نظام الأسد عام 2017، حيث تعدّ مثالًا ثانيًا لإيران بعد الحشد الشعبي [5]. تزايدت أعداد قوات الدفاع المحلية بسرعة، ووصلت إلى عشرات الآلاف من الأشخاص، وهي تعتمد كليًا على إيران وحزب الله اللبناني في كل شيء، من الدعم بالأسلحة والذخيرة والتدريب العسكري إلى مدفوعات الرواتب ، وأصبحت واحدة من أكثر قوات النظام فاعلية في ساحة المعركة.

عندما تضاف عناصر الميليشيات الشيعية الأفغانية والباكستانية والعراقية واللبنانية والمحلية، التي تجاوز عددها (40) ألفًا في فترات الذروة، إلى عناصر قوات الدفاع المحلية البالغ تعدادها بالإجمال (50) ألف عنصر، يمكن للمرء أن يرى بوضوح مدى قوة إيران لتغيير التوازن في ساحة المعركة . ومع ذلك، لا تتمتع إيران بنفوذ كامل على كل هذه الميليشيات. ويمثّل "لواء القدس" نموذجًا، فهو على علاقة وثيقة مع كل من إيران وروسيا، وينحاز إلى أحد هذين الفاعلين وفقًا للظروف. وإضافة إلى ذلك، هناك أيضًا بعض الجماعات التي تتعاون مع مخابرات النظام وكتائب البعث والحرس الجمهوري، بصرف النظر عن ارتباطهم الوثيق بإيران .

لقد أثرت إيران في مسار الحرب الأهلية، لصالح النظام من خلال تشكيل قوات الدفاع الوطني وقوات الدفاع المحلية، واندفاع حزب الله اللبناني في البداية ثم الميليشيات الشيعية الأجنبية إلى ساحة المعركة. مع ذلك، أدى تدخل إيران في الحرب الأهلية إلى استحالة وضع جيش النظام في قلب السياسات الأمنية، وكان بمنزلة القوة الدافعة وراء "جنون الميليشيات" الذي اجتاح جبهة النظام. وعلى الرغم من أن روسيا أرادت أن تكون القوة المهيمنة في سورية واختارت تحويل جيش النظام إلى جهة فاعلة، من خلال الفيلق الخامس الخاضع لسيطرتها، فقد أصبحت جهة راعية للميليشيا عندما لم تستطع التغلب على "جنون الميليشيات". في الواقع، فضلت العناصر الاستخباراتية لنظام الأسد أن يكون لها نصيب في موضة الميليشيات بدلًا من مركزة جيش النظام وجعله القوة العظمة الوحيدة، من أجل البقاء في ساحة المعركة على الرغم من تنامي نفوذ طهران وموسكو. وتحقيقًا لهذه الغاية، كرّم النظام أمراء الحرب، الذين لديهم ميليشيات تقاتل معه، وذلك بوضعهم في مجلس الشعب في انتخابات استعراضية، مما يكشف عن أهمية الميليشيات في سورية اليوم.

بعد أن دعمت طهران حملة القمع العنيفة التي شنتها جماعة الشبيحة على التظاهرات في المرحلة الأولى من الانتفاضة، صارت تبحث عن فرصة للتنظيم في سورية من خلال الميليشيات. لكن طهران أطلقت هذه العملية بعد أن تكبّد جيش النظام خسائر كبيرة، من ضمنها حالات الفرار، بعد عام ونصف من الحرب، والفشل في إظهار القدرة على عكس الخسائر على الأرض. دخلت إيران ساحة المعركة من خلال ميليشيات قوات الدفاع المحلية وقوات الدفاع الوطني، ونشّطت في الوقت نفسه الميليشيات الأجنبية التي جلبتها. عندما دخل حزب الله اللبناني الحرب إلى جانب جيش النظام الفاشل في القصير وقلب التيار لصالح النظام، بدأت الموازين في التحول لصالح النظام في حمص على المدى القصير، وفي دمشق على المدى المتوسط [12]. بعد أن بدأت في إرسال الميليشيات الشيعية إلى سورية، عقب خطاب الجهاد المقدس الذي ركز على قبر السيدة زينب، نشرت طهران كثيرًا من الميليشيات في عديدٍ من الجبهات في وقت قصير. ونتيجة لانتشار المليشيات بأعداد كبيرة في قريتي نبل والزهراء الشيعيتين، إضافة إلى القصير، استفادت إيران من هذه القوات في حصار المدينة خلال الحرب التي استمرت أعوامًا في حلب، وفي مضايقة وتهديد الجيشين الوطني السوري والتركي في شمال حلب، في الوقت نفسه. في جنوب حلب، لعب لواء فاطميون الأفغاني بآلاف المقاتلين دورًا كبيرًا لصالح إيران أثناء حصار المدينة.

كان لحزب الله اللبناني دورٌ فاعل، خاصة في منطقة الغوطة الشرقية، حول العاصمة دمشق. ومن المعروف على نطاق واسع أن الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران لعبت دورًا مهمًا في الهجوم الكيمياوي وممارسات الحصار اللاإنساني على الغوطة عام 2013، بقدر الدور الذي لعبه جيش النظام. من وجهة النظر هذه، لعبت الميليشيات المدعومة من إيران في دمشق وحلب، وهما الجبهتان الأكثر دموية في الحرب، دورًا في تغيير مصير الحرب، وسُجِلتا في التاريخ كمرتكبين لعديد من جرائم الحرب وفق القانون الدولي. ظهرت الميليشيات المدعومة من إيران في المقدمة، في وقت فقد فيه جيش النظام هيكله الوظيفي، وكان النظام يضعف بعد الخسائر المستمرة للأراضي. هذه الميليشيات، التي مكّنت النظام أولًا من البقاء ثم منحته موقعًا متميزًا بتدخل روسيا، هي الأدوات الوحيدة التي تستخدمها إيران "لبناء النفوذ"، و"تحقيق التوازن بين الجهات الفاعلة الأخرى" على طريق شرق البحر الأبيض المتوسط بحلول عام 2022.

مكّنت الميليشياتُ التي تستخدَم كقوى موازنة لتركيا في الشمال، والولايات المتحدة في الجنوب والشرق، وروسيا في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام، طهران أيضًا من إعداد أرضية أيديولوجية لنفسها في المنطقة. وإضافة إلى كل ذلك، أدى بقاءُ النظام وخفض التكاليف التشغيلية للميليشيات في البلاد، التي كانت مدمرة اقتصاديًا، إلى استخدام أساليب تمويل غير قانونية. وهذا يعني أن للميليشيات المدعومة من إيران أدوارًا حيوية في شبكة المخدرات التي تتخذ من سورية مقرًا لها والتي تؤثر على المنطقة بأكملها. (ترجمة: مركز حرمون للدراسات)

المصدر: مركز دراسات الشرق الأوسط (أورسام)

دبلوماسية الإمارات إزاء النظام السوري انتعشت بعد الزلزال

المونيتور

(اللغة الإنجليزية) 18 شباط 2023

نص المقال: اعتبر تحليل نشره موقع "المونيتور" أن الدبلوماسية الإماراتية حيال النظام السوري تلقت انتعاشة بعد الزلزال المدمر الذي ضرب البلاد وأودي بحياة الآلاف، حيث عززت الكارثة من مساعي أبو ظبي لإعادة دمج نظام "بشار الأسد" في المنطقة من جديد.

إن استجابة أبوظبي للزلزال الذي أودى بحياة أكثر من 45 ألف شخص، بما في ذلك أكثر من 6 آلاف شخص في سوريا، "يغذيها مزيج إماراتي مميز من التعاطف والإجماع والواقعية." ما هذه الواقعية؟ وفق التحليل، تقوم هذه الواقعية الإماراتية على مبدأ: "الأسد باق، وسوريا تعاني، ويجب ألا يترك العرب البلد ساحة سهلة لروسيا وإيران."

ويضيف: "لا يوجد شيء مثل الوضع الراهن يذكرنا الزلزال بأن هذا البلد المحوري والحيوي الذي يبلغ عدد سكانه 17 مليون نسمة، والذي يوجد فيه أكثر من 4 ملايين في حاجة ماسة للمساعدة، لا يجب تركه للانهيار الكامل والمزمن، وإبقائه معتمدا فقط على إيران وروسيا."

وأوضح التحليل أن العالم العربي توصل إلى هذه القناعة، لكن الإمارات تحركت في المقدمة للتطبيع مع "الأسد"، وفق هذه الرؤية.

ويلفت التحليل إلى المنتقدون يخشون من أن كل هذا سيسرع عملية التطبيع مع "الأسد"، لكنه يرى أن الأمر لن يكون بهذه السهولة، حيث لا يوجد دفء حقيقي للديكتاتور السوري، وكل العرب باتوا يعرفونه، ويعرفون سجله في القسوة.

ويخلص التحليل إلى أن احتمال التطبيع ليس مرغوبًا فيه، لكن لا العزلة والعقوبات والتنازل عن الأرض لإيران وروسيا، دون إحساس بالأمل لملايين السوريين هو الحل.

ويردف: مع تشتت انتباه إيران وروسيا وتعثرهما في أماكن أخرى، هناك منطق في المنطقة لفتح باب في سوريا، حتى في الوقت الذي تعارض فيه الولايات المتحدة التطبيع. تصعيد "نتنياهو" وغير بعيد عن "الأسد"، يصعد رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" في الضفة الغربية واصطفافه مع اليمين المتطرف وخططه لتوسيع المستوطنات في الضفة الغربية، وهذه فرصة دبلوماسية أخرى لأبوظبي التي تتولى المقعد العربي في مجلس الأمن حاليا.

وستكون الإمارات صاحبة الصدارة في صياغة قرار يعارض النشاط الاستيطاني الإسرائيلي باعتباره يقوض حل الدولتين لاسيما أن تصعيد "نتنياهو" لا يحظى بتأييد الإدارة الأمريكية هذه المرة.

والإمارات خصوصا في موقف حساس، حيث كان الدافع وراء "اتفاقيات إبراهيم" والتي طبعت العلاقات بين أبوظبي وتل أبيب هو منع "نتنياهو" من قضم المزيد من أراضي الضفة الغربية، لذلك إن سلوكه الحالي يضع الإمارات في موضع المتهم.

ويرى التحليل أن الإمارات هي الآن وسيط موثوق به من قبل جميع الأطراف - الولايات المتحدة وإسرائيل والدول العربية - وهي تعيد بناء علاقاتها مع السلطة الفلسطينية حول دبلوماسية الأمم المتحدة. وفي المحادثات مع المسؤولين الإماراتيين، هناك شعور بإلحاح الحاجة إلى وقف تصعيد الصراع، ومنع أي تهديد للأماكن المقدسة ودور الأردن، والحفاظ على حل الدولتين على قيد الحياة.

المصدر: المونيتور

حواردولي وإعفاء أمريكي.. مكاسب الأسد من كارثة الزلزال

المعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية

ماتيا سيرا

(اللغة الإنجليزية) 17 شباط 2023

نص المقال: أودى الزلزال الذي ضرب تركيا وسوريا في 6 فبراير/شباط الجاري بحياة أكثر من 40 ألف شخص. ولكن في حين أن فرق الإغاثة والإنقاذ طارت دون عوائق إلى تركيا، فإن الجزء الشمالي الغربي من سوريا الذي تسيطر عليه المعارضة السورية تم إهماله بشكل مأساوي، بحسب تقرير لـ"المعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية."

في الأيام التي أعقبت الزلزال تمكن القليل من المساعدات ورجال الإنقاذ من الوصول إلى شمال غربي سوريا حيث يوجد نحو 4 ملايين نسمة يعتمدون بالكامل تقريبا على المساعدات الإنسانية من الأمم المتحدة.

كل هذه المساعدات تقريبا دخلت إلى سوريا من تركيا عبر معبر باب الهوى الحدودي (آخر معبر ظل مفتوحا)، والذي لم يكن حتى قبل الزلزال كافيا لتلبية الاحتياجات الإنسانية للمنطقة السورية.

وفي 13 فبراير/شباط الجاري، وبعد الإصرار لأيام على أن دمشق يجب أن تتعامل مع جميع المساعدات، وافق (رئيس النظام السوري) بشار الأسد على فتح معبرين حدوديين إضافيين (مع تركيا) مؤقتا.

ويمكن النظر إلى هذا إلى حد كبير على أنه محاولة من النظام السوري لإعادة تأكيد سيطرته على المناطق التي فقدها منذ فترة طويلة، وكذلك لإعادة إقامة حوار مع المجتمع الدولي، فربما أعطى الزلزال الأسد الفرصة الدبلوماسية التي كان ينتظرها.

المحاور "الشرعي الوحيد"

ووفق سهيل الغازي، باحث سوري، فإن "الأسد نجح جزئيا في استغلال الزلزال لإعادة ترسيخ مكانته كمحاور شرعي وحيد، حيث هبطت في سوريا حوالي 105 رحلات جوية تحمل مساعدات من 25 دولة."

واستدرك الغازي: "لكن المساعدات ليست العامل الوحيد، فقد دفع الأسد في البداية لتمرير جميع المساعدات عبر المناطق التي يسيطر عليها النظام، ثم فرض شروطه على الأمم المتحدة لفتح معبرين جديدين لمدة 3 أشهر، وتمكن من الحصول على إعفاء مؤقت من العقوبات الأمريكية (على خلفية قمعه لاحتجاجات شعبية) لمدة 6 أشهر."

واعتبر أن "هذه السابقة تضعه في موقع متميز بفرض شروط إضافية على التعافي المبكر وإعادة الإعمار (بعد الزلزال)."

كرة قدم سياسية

أما دارين خليفة، محللة في مجموعة الأزمات الدولية، فقالت إن "المجتمعات في شمال غربي سوريا ترى أن المساعدات القادمة من دمشق هي "لعبة كرة قدم سياسية" وليست طريقة إنسانية." وتابعت: "هم ليسوا مخطئين. اتفق المانحون على أن الأمم المتحدة يجب أن تدعم مرور المساعدات عبر الحدود من خلال دمشق، وذلك في الأساس كتنازل سياسي لروسيا (حليفة الأسد وإحدى الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي) وعلى أمل الاحتفاظ بقبول موسكو للعمليات (الإنسانية) عبر الحدود (مع تركيا)."

فرصة دبلوماسية

اعتبرت إيما بيلز، زميلة في معهد الشرق الأوسط، أن "المجتمع الدولي مكّن جهود نظام الأسد من فرض سيطرته على شمال غربي سوريا واللعب بشكل ساخر بحياة السكان السوريين، عندما قالت الأمم المتحدة إنها لا تستطيع الوصول إلى المنطقة إلا من خلال معبر باب الهوى."

وأضافت أنه "عندما رفضت الدول الغربية والمنظمات الدولية غير الحكومية إرسال المساعدات خارج هذا التفويض (معبر باب الهوى)، أعطوا النظام فرصة، حيث ادعى بسام صباغ، مندوب سوريا في الأمم المتحدة، أن هذه المنطقة جزء لا يتجزأ من الأراضي السورية."

وأردفت: "وافق النظام على فتح معبرين حدوديين جديدين، قبل أن يصرح بأنه لا يعرف لماذا لم يعبر أحد لإنقاذ الأرواح في الأسبوع الحيوي الذي سبق منح الإذن موضحا أنه لا يتحكم في تلك المعابر. وبهذه الطريقة، حقق النظام مكسبا دبلوماسيا، مع إلقاء اللوم على آخرين بشأن قسوته". (ترجمة: الخليج الجديد)

المصدر: المعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية

الأسد استخدم الزلزال لمحو جرائمه ضد شعبه ومحاولة التقرب للغرب والخروج من العزلة

صانداي تايمز

لينا الخطيب

(اللغة الإنجليزية) 19 شباط 2023

نص المقال: قالت لينا الخطيب التي ستترك عملها كمديرة لبرنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تشاتام هاوس، وستتولى إدارة معهد الشرق الأوسط بجامعة ساواس، في مقال نشرته صحيفة "صانداي تايمز" إن رئيس النظام السوري بشار الأسد، استغل كارثة الهزة الأرضية التي ضربت البلاد، لمحو الأدلة الشنيعة عن جرائم الحرب التي ارتكبها نظامه على مدى العقد الماضي، وفوق ذلك التزلف للمجتمع الدولي وطلب المساعدة في عمليات الإعمار.

وقالت الخطيب إن "بشار الأسد يضحك، فبعد أربعة أيام من الهزة الأرضية المدمرة في شمال- غرب سوريا، زار وزوجته أسماء مواقع الدمار والناجين في حلب التي يسيطر عليها النظام. وفي أول ظهور علني له، لم يكن مهيبا في مظهره، ولكنه كان يضحك بالفعل". وأشارت إلى لقاء الأسد في حي مدمر مع السكان الذين رحبوا به وصافحوه، حيث صرخ رجل بأن حلب الآن لم تعد مدمرة بسبب وجود الأسد، وضحك الرئيس. وطلب الرجل صورة "سيلفي" وتم توزيع صورة الأسد بشكل واسع على منصات التواصل.

وهذا هو نفسه الأسد، الديكتاتور الذي يقوم بذبح شعبه لأكثر من عقد، وظل يقصف مع الطيران الروسي مناطق المعارضة التي تعرضت للدمار الأكبر بسبب كارثة الزلزال. وطالما أراد الأسد تدمير المنطقة وقتل سكانها. ثم جاءت الهزة ومنحته مكسبا تكتيكيا. ونشر الموالون له رسائل على منصات التواصل الاجتماعي قالوا فيها إن العناية الإلهية تدخلت ووفرت على الأسد كلفة البراميل المتفجرة. فمنذ عام 2011، بدأ نظام الأسد جرائمه ضد الشعب السوري والتي تضم "كاتولوجا" من الاغتصاب والتعذيب والأسلحة الكيماوية والحصار والتجويع والقصف الجماعي وتدمير التجمعات المدنية.

وأشارت الخطيب إلى أن الرئيس باراك أوباما حذر في عام 2012، الأسد من استخدام السلاح الكيماوي باعتبار ذلك خطاً أحمر، لكن الأسد خرقه عام 2013 في الغوطة بدون تداعيات. ولهذا اخترقه بعد ذلك في خان شيخون في 2017 ودوما في 2018. وبحلول 2022 كان هناك 6.7 مليون سوري نازحون في بلدهم، و6.8 لجأوا إلى دول الجوار وحول العالم.

ورغم دعم المجتمع الدولي العملية السلمية التي قادتها الأمم المتحدة، إلا أنه لم يطور استراتيجية واضحة لوقف الحرب. وتم دفع الأسد للعزلة من خلال العقوبات، فقد تفوقت سوريا على إيران في معدلات العقوبات، حيث فرضت عقوبات على الأسد وزوجته وعلى أكبر أولاده والمرشح لخلافته، حافظ (21 عاما). وأصبحت سوريا تدار من خلال مافيا، وتأثر الاقتصاد بالعقوبات الأمريكية، وحتى الغرب فرض عقوباته على سوريا وأغلق كل سفاراته في دمشق، وأنهى كل العلاقات الدبلوماسية. وقررت الجامعة العربية في 2011 تعليق عضوية سوريا بسبب الحرب الأهلية.

وتم استثناء المساعدات الإنسانية من العقوبات التي لعب الغرب دورا مهما فيها. وكانت الفكرة هي إجبار الأسد من خلال العقوبات على تسوية، إلا أن إيران وروسيا والصين وبقية الدول الصديقة له، ساعدته على التحايل والتهرب من العقوبات من خلال شركات وهمية وإدارة عقود مزيفة، ومنحه شريان حياة اقتصاديا يشمل على الوقود والقروض وصفقات الاستثمارات.

ومع فرض العقوبات على أفراد الحاشية المحيطة بالأسد، أخذ بالاعتماد على جماعات أثرت نفسها على حساب الشعب المغلوب على أمره، بل على حساب أعضاء النخبة المقربة منه. وتقول الخطيب إن الأسد ومع زيادة أثر العقوبات على سوريا، ظل يظهر العناد والتحدي والظهور بمظهر من يستخدم آخر مبتكرات التكنولوجيا، فيما استمرت زوجته أسماء (47 عاما) بارتداء أحدث الأزياء وأغلى المجوهرات.

واستمر النظام بالترويج لرواية أن الغرب هو الملام على الظروف الاقتصادية بسبب العقوبات، إلى جانب رواية أخرى وهي أن كل من يعارض النظام هو إرهابي. وكان الترويج لهاتين الروايتين مهما لنظام عانت المناطق التي يسيطر عليها من مآسٍ إنسانية ودمار في الزلزال الأخير، ولهذا حمّل الغرب مسؤولية المعاناة، وقال وهو في حلب إن "الغرب لا رحمة لديه". مع أن الأسد لم يعزّ شعبه على ضحايا الكارثة، وكان همه هو تصوير الشرعية الدولية التي حصل عليها من خلال رسائل التعازي التي تلقاها مكتبه من قادة دول العالم ومعظمهم عرب، عبروا فيها عن تعاطفهم معه. وطبعا تم التأكيد على رسالة التعزية من فلاديمير بوتين، الحليف الرئيسي للأسد.

وزادت ثقة الأسد بنفسه، عندما بدأت الدول العربية ترسل طائرات المساعدة، مع أنه كان راغبا أكثر بالحصول على اعتراف أو تطبيع مع الغرب بدون أن يظهر بمظهر من تنازل. وأراد الأسد الحصول على الدعم الغربي في عمليات الإعمار مع أنه بيّت نية شريرة، فالهزة الأرضية هي

فرصة لمحو كل آثار الدمار الذي تسبب به نظامه من خلال قصف المناطق المدنية. وبالتالي، سيزعم أن كل الدمار الذي حل بالبلاد هو قدر إلهي. ونفذ الأسد سياسة الأرض المحروقة ضد معارضيه ودكّ مناطقهم بالقصف.

وبعد الزلزال، قامت جرافات النظام بهدم العديد من البنايات بزعم أنها تضررت بالكارثة وليس القصف الجوي. وقالت إن الرقم الذي أعلنته وزارة الصحة السورية عن القتلى في الكارثة كان أعلى من الرقم الذي نشرته منظمات حقوقية بأربعة أضعاف. فالنظام المعروف بتعذيبه وقتل السجناء، سيحسب الموتى في أقبية السجون كضحايا الزلزال.

وبعد الهزة، كرر النظام دعواته للتطبيع، حيث طلب مع روسيا رفع الحصار حتى تتمكن المساعدات الإنسانية من العبور، ويجب أن تصل أولا إلى النظام كي يتولى توزيعها. وعارض عضوان في الكونغرس الأمريكي قرار وزارة العدل تخفيف بعض العقوبات مدة 6 أشهر لتسريع وصول المساعدات الإنسانية للسوريين المنكوبين، وقالا إن هذا هو خطوة نحو التطبيع.

ورأت الكاتبة أن قرار الأسد فتح معبرين آخرين لمرور المساعدات جاء كمحاولة منه لأخذ المبادرة من مجلس الأمن الذي كان يخطط لعقد جلسة لفتح معبرين إلى جانب المعبر الوحيد عبر الحدود مع تركيا. وقالت إن بسام صباغ مبعوث سوريا في الأمم المتحدة، كان ضاحكا مثل رئيسه عندما أعلن أن قرار فتح المعبرين هو سيادي، وأن الحكومة هي من تسيطر على الحدود، مناقضا نفسه عندما قال إن حدود شمال-غرب سوريا هي تحت الاحتلال التركي والجماعات الإرهابية.

وتظل العقوبات غير كافية، فعلى الغرب عدم تجاهل حقيقة أن الوجود الروسي في سوريا هو من أنقذ الأسد من الهزيمة. وبطريقة معينة استخدمت روسيا التدخل في سوريا كبروفة للحرب في أوكرانيا، كما أن العلاقات العسكرية بين روسيا وإيران التي تطورت في سوريا تستخدم اليوم في أوكرانيا.

وعلى الغرب الاعتراف أن الأسد ليس الوحيد الفرح بل روسيا تضحك معه ولكن من الخلف. ويعتقد أنه يقترب للخروج من العزلة الدولية، ولو كان الغرب جادا في تحميل بوتين مسؤولية أفعاله في أوكرانيا، فإنه لا يستطيع العامل السوري الذي ساعد، بوتين والأسد وجهان لعملة واحدة.

المصدر: صانداي تايمز نقلاً عن القدس العربي

تنظيم "الدولة الإسلامية" عام 2023: مستويات التهديد والمسائل المتعلقة بالإعادة إلى الوطن

معهد واشنطن

ديفورا مارغولين

(اللغة الإنجليزية والعربية) 15 شباط 2023

نص المقال: يسلط أحدث تقرير للأمم المتحدة عن المنظمة الإرهابية الضوء على ضرورة إحراز المزيد من التقدم في معالجة تحديات الإعادة إلى الوطن، وأساليب التمويل الجديدة، وانتشار الأسلحة، والتهديدات التي يتعرض لها الاستقرار الأفريقي، من بين قضايا أخرى.

في وقت سابق من هذا الشهر، أصدر الأمين العام للأمم المتحدة التقرير السادس عشر الذي يغطي تهديد تنظيم "الدولة الإسلامية" ("داعش") للأمن الدولي ونطاق جهود الأمم المتحدة لمساعدة الدول الأعضاء على مواجهته. ويتم إعداد التقرير نصف السنوي بدعم من العديد من هيئات الأمم المتحدة، بما فيها "المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب"، و"مكتب مكافحة الإرهاب"، و"الاتفاق العالمي لتنسيق

مكافحة الإرهاب"، و"فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات"، الذي يعمل بموجب "قراري مجلس الأمن رقم 1526 (2004) و2253 (2015)".
وعلى الرغم من هزيمة تنظيم "الدولة الإسلامية" (المعروف أيضاً باسم "داعش") من ناحية سيطرته على الأراضي في آذار/مارس 2019 بسقوط آخر معاقله في الباغوز في سوريا، إلّا أن الأحداث على مدى السنوات الأربع الماضية تُظهر أن التهديد الذي يشكله التنظيم والجماعات التابعة له لا يزال قائماً، لا سيما في أفريقيا. وفي الوقت نفسه، من الضروري الاعتراف بأن المجتمع الدولي أصبح الآن أكثر أماناً واستعداداً لمحاربة تنظيم "الدولة الإسلامية": فقد تراجعت الهجمات في العراق وسوريا، ولم تعد الموارد المالية للتنظيم كما كانت عليه من قبل، وتوشك جهود الإعادة إلى الوطن أن تصل إلى نقطة إجماع.

تهديد "الدولة الإسلامية" اليوم

في معرض مناقشة تهديدات "الدولة الإسلامية" الحالية، يسلط التقرير الضوء على أربع قضايا رئيسية. تتمثل الأولى بالاستقرار الداخلي. فعلى الرغم من أن العام الماضي شهد مقتل زعيم "الدولة الإسلامية" أبو الحسن الهاشمي القرشي، إلا أنه سرعان ما تم استبداله بالزعيم الحالي أبو الحسين الحسيني القرشي. وبايعت الجماعات التابعة للتنظيم "الخليفة" الجديد، وبقي التنظيم مستقراً على الرغم من استنزاف قيادته.

ثانياً، على الرغم من أن جهود التحالف أعاقت قدرة التنظيم على استخدام أساليبه التقليدية في التمويل، إلا أن الصندوق الإجمالي لتمويل الحرب التابع لتنظيم "الدولة الإسلامية" لا يزال كبيراً، بحيث يضم ما مجموعه حوالي25 إلى 50 مليون دولار. وتُستخدم غالبية هذه الأموال لدفع رواتب المقاتلين وإعالة أسر الذين ماتوا أو سُجنوا. بالإضافة إلى ذلك، لجأ التنظيم إلى العملات المشفرة لزيادة مرونته المالية. وعلى الرغم من أن تمويل "داعش" اليوم ضئيل مقارنةً بذروته في الفترة 2014 - 2017، إلّا أن التكاليف اللازمة لبقاء التنظيم أقل بكثير أيضاً نظراً لخسارته للأراضي ووقفه المؤقت لأنشطة بناء الدولة.

ثالثاً، يؤكد تقرير الأمم المتحدة على "انتشار الأسلحة التقليدية والارتجالية بين الجماعات التابعة [لتنظيم "الدولة الإسلامية"] في أفريقيا". فهذا الوصول المستمر إلى الأسلحة، لا سيما الأنظمة الجوية بدون طيار، يمثل تهديداً كبيراً لقوات التحالف والجهات الفاعلة الأخرى التي تسعى إلى محاربة التنظيم.

رابعاً، يشير التقرير إلى أن مرافق الاحتجاز التي تضم مقاتلي "داعش" الأجانب وعائلاتهم في العراق وسوريا لا تزال عرضة لهجمات "داعش"، والديناميات الداخلية المتقلبة، والتحديات الإنسانية. ويزيد هذا الوضع من الحاجة الملحة لإعادة هؤلاء الأفراد إلى بلدانهم الأصلية متى أمكن. ولكن على الرغم من الضغوط الدولية الهادفة إلى تحقيق هذه الغاية، فقد تم إعادة حوالي 2500 عراقي و500 فرد من 12 دولة أخرى إلى أوطانهم في عام 2022، وهو رقم صغير نسبياً عند الأخذ في الاعتبار أن ما يقدر بنحو 56000 إمرأة وقاصر ما زالوا محتجزين في مخيم الهول السوري للنازحين، ولا يزال حوالي10,000 رجل وفتى في السجن.

ويركز التقرير أيضاً على طبيعة التهديد الذي تتعرض له أفريقيا، حيث يتناول التحديات الفردية وفقاً للمنطقة الفرعية (أي وسط وجنوب إفريقيا، وغرب إفريقيا، وشمال إفريقيا). وفي كل من هذه المناطق، واصل تنظيم "الدولة الإسلامية" والجماعات التابعة له والتنظيمات الإرهابية الأخرى "استغلال ديناميكيات الصراع وأوجه الهشاشة المحلية من أجل المضي قدماً في أجنداتهم". وأصبحت هذه الديناميكية للجهات الإرهابية التي تعمل في مناطق غير خاضعة للحكم الكافي نمطاً متكرراً في تقارير الأمم المتحدة، مع استفادة تنظيم "الدولة الإسلامية" بشكل خاص من هذه الظروف في منطقة الساحل.

ولا تزال عناصر "داعش" تستخدم بشكل ناشط تكتيكات التمرد في سوريا والعراق أيضاً. ففي العام الماضي، أعلن التنظيم مسؤوليته عن 279 هجوماً في سوريا و483 هجوماً في العراق. ويتناقص العدد السنوي لمثل هذه الهجمات بشكل مطرد. ففي عام 2020، أعلن التنظيم مسؤوليته عن 608 هجمات في سوريا و1459 هجوماً في العراق. وفي عام 2021، انخفضت هذه الأرقام إلى 359 في سوريا و1113 في العراق. ولكن على الرغم من أن "الدولة الإسلامية" في موقف دفاعي في هذه البلدان، إلا أن التنظيم لم يُهزم.

ولا يزال التهديد الداخلي الذي يطرحه تنظيم "داعش" خارج مناطق الصراع يشكل مصدر قلق أيضاً، حيث يواصل التنظيم استخدام المساحات عبر الإنترنت لنشر أيديولوجيته من خلال الدعاية. وما يفاقم هذا التهديد واقع أن المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين سافروا إلى العراق وسوريا للانضمام إلى التنظيم استطاعوا اكتساب خبرة في ميدان المعركة، ومنذ ذلك الحين يعودون إلى موطنهم أو بلدانهم الثالثة. وكما يشير تقرير الأمم المتحدة، "أثبت" هؤلاء الأفراد "أنهم يتمتعون بقدرات متطورة وفتاكة بشكل بارز". ولا يأتي هذا التهديد من المقاتلين الذكور فحسب، بل أيضاً من النساء العائدات اللواتي يسعين إلى تلقين الآخرين.

الردود على تهديد "داعش"

يسلط تقرير الأمم المتحدة الضوء على سبعة جهود توجه الردود الدولية الحالية لتنظيم "الدولة الإسلامية":

1. دعم ضحايا التنظيم
2. تحسين إدارة الحدود وإنفاذ القانون
3. مكافحة تمويل الإرهاب
4. التصدي لجهود تنظيم "الدولة الإسلامية" الرامية إلى استغلال منصات المعلومات والاتصالات والتقنيات الحديثة (على سبيل المثال الطائرات بدون طيار، والعملات المشفرة، ووسائل التواصل الاجتماعي)
5. مكافحة الخطاب الإرهابي والعمل مع المجتمعات المحلية لمنع ومكافحة التطرف العنيف الذي يؤدي إلى الإرهاب
6. تعزيز التعاون الدولي والإقليمي
7. معالجة التحدي المتمثل بأعضاء "داعش" المشتبه بهم وأسرهم في مناطق النزاع

ويصب التقرير معظم تركيزه على النقطة الأخيرة، حيث يبرز الوضع الحالي للعودة إلى الوطن ويناقش الجهود المبذولة للتحقيق مع هؤلاء الأفراد ومقاضاتهم وإعادة تأهيلهم وإعادة دمجهم.

التداعيات السياسية

يثير الاحتجاز إلى أجل غير مسمى للأفراد المرتبطين بـ "داعش"، وبعضهم محتجز منذ أكثر من أربع سنوات، عدداً من المخاوف الإنسانية والأمنية. وبدعم من الأمم المتحدة والشركاء الدوليين، شددت الولايات المتحدة على ضرورة إعطاء الأولوية للعودة إلى الوطن من أجل التعامل مع التهديد المتمثل بتنظيم "الدولة الإسلامية" بصورة شاملة. وسيكون من الخطأ مواجهة القدرات المالية والعسكرية للتنظيم من دون معالجة أوضاع هؤلاء المعتقلين.

ولا يمكن القول أن جميع الأفراد الذين سافروا للانضمام إلى "داعش" ما زالوا يؤيدون التنظيم وأيديولوجيته. ولكن كما سبقت الإشارة، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يتجاهل التهديدات التي يشكلها المقاتلون الأجانب الذكور العائدون من ذوي الخبرة في ساحة المعركة والنساء

الداعمات المتطرفات اللواتي يسعين إلى تلقين الآخرين. واتبعت بعض البلدان نهجاً يراعي نوع الجنس في العودة إلى الوطن، حيث أعادت النساء والقاصرين المنتسبين إلى التنظيم ولكن ليس الرجال البالغين أو الفتيان المراهقين. وفي هذه الحالات، اعتمدت بعض البلدان نهجاً قائماً على الملاحقة القضائية للنساء الراشدات العائدات إلى أوطانهنّ، في حين ركزت بلدان أخرى فقط على إعادة الإدماج. ومع ذلك، فمثل هذه السياسات (على غرار عدم إعادة الفتيان المراهقين إلى وطنهم أو التركيز فقط على جهود إعادة الإدماج تجاه النساء البالغات) تعكس سوء فهم لما يسعى تنظيم "الدولة الإسلامية" إلى تحقيقه فضلاً عن التحيزات القائمة على العمر والجنس. يجب تشجيع الدول ليس فقط على إعادة هؤلاء الأفراد إلى أوطانهم، ولكن أيضاً تطبيق جهود المقاضاة وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج المناسبة التي تجمع بين نهج قائم على نوع الجنس وآليات التقييم. إن القيام بذلك يمكن أن يساعد في منع تنظيم "الدولة الإسلامية" من العودة إلى مشروعه الخاص ببناء الدولة وثني المؤيدين الجدد عن الانضمام إليه. ومن الضروري إقناع الدول بأنه من الأفضل معالجة هذه القضية بشكل مباشر، أي في الوقت الحالي وبالموارد والطاقة المناسبة، بدلاً من أن تؤخذ على حين غرة في المستقبل.

وفي هذا الصدد، يجب على المجتمع الدولي تقييم كيفية تأثر هذه القضايا بزلزال 6 شباط/فبراير في تركيا وسوريا. وعلى الرغم من أن الهاجس الرئيسي في ظل هذا الوضع الإنساني المروع هو تقديم المساعدة للمحتاجين، فمن المهم أيضاً الاعتراف بالعواقب الثانوية للكارثة، والتي يسلط الكثير منها الضوء على نقاط الضعف في محاربة تنظيم "الدولة الإسلامية". على سبيل المثال، في الأيام التي أعقبت الزلزال، ربما فرّ ما لا يقل عن عشرين شخصاً من سجن في شمال غرب سوريا يضم أفراداً منتمين إلى "داعش". وفي تركيا، قلصت بعثات نمساوية وألمانية وإسرائيلية مختلفة مهتمة بالمساعدات من جهودها بسبب التهديدات الأمنية، وتهديدات من "داعش" على وجه التحديد وفقاً لبعض التقارير. وعلى الرغم من أن هذه الحوادث قد تكون معزولة، يجب على البلدان الاستعداد لواقع أن التنظيم قد يستفيد من البيئة الهشة ما بعد الكوارث.

ومن الناحية الإيجابية، يتم اتخاذ عدة خطوات في الاتجاه الصحيح. فعلى الرغم من أن العودة الإجمالية إلى الأوطان لا تزال بطيئة، إلا أن أستراليا وفرنسا ودول أخرى التي قاومت هذه الفكرة منذ فترة طويلة بدأت في إحراز تقدم، بينما استأنف العراق برنامج الإعادة إلى الوطن بعد إيقافه مؤقتاً. بالإضافة إلى ذلك، إنّ دعاوى مهمة هولندية وألمانية وأمريكية مرفوعة ضد نساء منتميات إلى "داعش"، والتي كان يُعتقد منذ فترة طويلة أنها الأكثر صعوبة في المقاضاة، أبرزت الأدوات التي يمكن استخدامها لمحاسبتهنّ، من بينها الآليات القانونية المتعلقة بجرائم الحرب. وأخيراً، أدّت الأبحاث وتقييمات المخاطر وآليات التقييم الخاصة بجهود إعادة الإدماج، إلى مساعدة البلدان على تحديد الخطوات التالية اللازمة للتركيز على القاصرين، وكذلك البالغين بعد مغادرتهم السجن.

المصدر: معهد واشنطن

الديكتاتور المنبوذ ..بشار الأسد يستخدم دبلوماسية الزلازل للعودة للمسرح العالمي

نيويورك تايمز

ديكلان وولش

(اللغة الإنجليزية) 17 شباط 2023

نص المقال: رأت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية أن بشار الأسد يستخدم دبلوماسية الزلازل بهدف العودة إلى المسرح الدبلوماسي العالم. الصحيفة وفي تقرير أعده ديكلان وولش قال إن الزلزال قذف الرئيس الديكتاتوري إلى دائرة الضوء العالمية ومنحته فرصة للتقدم خطوة إلى المسرح العالمي عبر دبلوماسية الكارثة. وقال ساخرا تلقى الأسد المنبوذ بسبب قصفه وتعذيبه شعبه سيلا من رسائل العزاء والتعاطف والانتباه من دول أخرى.

الصحيفة أضافت: القادة العرب الذين تجنبوه لعقد أمسكوا بالهاتف واتصلوا به، وهبطت الطائرات المحملة بالملابس والمساعدات من دول أخرى، وليس من حلفائه الروس والإيرانيين فقط.

نيويورك تايمزنقلت عن الباحث إميل هوكايم، المحلل في شؤون الشرق الأوسط بالمعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية والدولية في لندن قوله "لا شك بأنها لحظة مهمة للأسد" و"مأساة للسوريين هي مكسب للأسد لأن أحدا لا يريد إدارة هذه الفوضى."

ورغم ذلك لم يتغير الكثير على وضع الأسد، وبخاصة العقوبات الأمريكية والأوروبية لاستخدامه السلاح الكيماوي ضد شعبه والتهجير القسري للسكان من مناطق المعارضة وانتهاكات أخرى.

الصحيفة الأمريكية أشارت إلى أن الهزات الأرضية والكوارث الطبيعية قد تكون خطيرة على الأنظمة السياسية، فهزة أرضية في المكسيك عام 1986 أدت لتغيير في النظام السياسي بسبب رد الحكومة الضعيف، وكذا في تركيا عام 1999 والتي أدت لصعود الرجل القوي رجب طيب أردوغان.وإن لم تفعل شيئا فكارثة الهزة الأرضية في 6 شباط/فبراير عرت الوضع المثير للشفقة لسوريا في ظل الأسد. وبعد عقد من الحرب استطاع النظام استعادة معظم المناطق من المعارضة، والفضل يعود للقصف الجوي الذي لا يرحم من الروس، حيث سكتت المدافع وانتهت المعارك الكبرى. إلا أن الأسد خرج مفلسا من الحرب ويسيطر على بلد متشرذم ويحكم جزءا منه.

الاقتصاد السوري الذي أصبح منهكا دفع السوريين للهروب إلى الدول العربية الأخرى أو تركيا وأوروبا ومن ظلوا في البلاد أنهكهم الجوع والتعب. وفي الأيام التي تبعت الكارثة الأرضية، بدا الأسد يرقص رقصة حرب فارغة، ففي الوقت الذي تدفق فيه الدعم الدولي لتركيا لم يصل إلا جزء قليل منه إلى سوريا، وجاء من إيران وروسيا، مما كشف عن محدودية التحالف الذي استخدمه الأسد لحماية نفسه من بقية العالم. وعلقت دارين خليفة، من مجموعة الأزمات الدولية في بروكسل قائلة إن فكرة مسارعة إيران وروسيا للمساعدة "تتلاشى"، فهما لا تأتيان إلا عندما تكون هناك معركة و"ليس عندما يعاني السوريون."

دبلوماسية الزلزال التي يستخدمها الاسد تسهل الأمور وهي أقل كلفة لعدد من الدول لكي تتحدث معه، كما يقول هوكايم. إلا أن شيئا لم يتغير بالنسبة لسوريا من جانب أمريكا وأوروبا، وقد خففت واشنطن، مؤقتا من العقوبات للسماح بدخول الأموال والمساعدات للمناطق المنكوبة وكل هذا لن يغير من وضع سوريا كدولة منبوذة، كما تقول خليفة. ويظل التعاطف مع سوريا تعبيرا عن جهود تحاول تخفيف تأثير إيران وتركيا في سوريا أو ردة فعل على الضغوط الدولية. وهو في معظمه تعبير عن اعتراف بالواقع السياسي وأن قبضة الأسد على السلطة لن تخف في أي وقت قريب. قال أرون لوند، الخبير في سوريا بمؤسسة القرن الأمريكية "لم يعد هناك أحد يريد الإطاحة بالأسد" و"هم يحاولون النظر في شروط دمجه ونجاته."

الصحيفة خلصت إلى أن فتح الأبواب للأسد مع الخارج لا يعني نهاية الأزمة، فقد يؤدي لأزمات داخلية نابعة من الأوضاع الاقتصادية، فقد ضربت الهزة حلب التي خاضت فيها قواته مواجهات دموية مع المعارضة قبل انتصارها عليها عام 2016 وكذا اللاذقية على البحر المتوسط. وفقط في الصيف الماضي تجول الأسد مع أولاده في حلب متعهدا بإعادة بنائها، ثم عاد الأسبوع الماضي إليها مع زوجته وزار الجرحى وصافح المنقذين الروس، كما يواجه الأسد غضبا داخليا نظرا للرد الضعيف على الأزمة ومخاوف من حرف المساعدات إلى مناطقه عبر الفساد.

(ترجمة: مينا مونيتور)

المصدر: نيويورك تايمز

الأسد يريد استغلال كل دقيقة في الكارثة ليستفيد منها

إيكونوميست

(اللغة الإنجليزية) 16 شباط 2023

نص المقال: قالت مجلة إيكونوميست؛ إن التوقيت هو كل شيء بعد وقوع الكوارث، وأول 72 ساعة تكون حاسمة لعمال الإنقاذ؛ لأن الإصابات والعطش يقتل الناجين، لكن بالنسبة للمستبدين، الذين يأملون أن تخفف الكارثة من عزلتهم، فهؤلاء يتسامحون مع التوقيت بعض الشيء.

وأوضحت المجلة أن مناطق المعارضة السورية، كانت الأكثر تضررا بسبب الزلزال الذي ضربها مع جنوب تركيا، لكن رئيس النظام السوري بشار الأسد، لم يسمح بدخول المساعدات سوى بعد أسبوع كامل، وبعد فوات الأوان في إنقاذ المحاصرين، الذين ماتوا بسبب نقص الوقود وانعدام الآليات الثقيلة.

وأشارت إلى أن "مساعدتهم لم تكن حقا الهدف، وكان الأسد قد بدأ بالخروج فعلا بعد عقد من الزمان في الساحة الدبلوماسية، حيث أصبحت الدول العربية تقبل أنه سيبقى في السلطة. الآن يرى فرصة لجذب الغرب أيضا، ولا شك أنه يأمل أن تساعده لفتة تجاه مناطق الثوار."

وقتل حوالي 6000 شخص في سوريا، سواء في الشمال الغربي أو في المدن التي يسيطر عليها النظام مثل حلب واللاذقية. من المؤكد أن هذا الرقم سيرتفع. وتعتقد الأمم المتحدة أن ما يصل إلى 5 ملايين سوري قد تشردوا، وستكون مساعدتهم مهمة ضخمة، بعد عقد من الحرب، تم تقطيع سوريا إلى خليط من الدويلات، الفقيرة، وبدرجات متفاوتة، معزولة عن بقية العالم.

وقالت المجلة:"إن الشمال الغربي من سوريا يسيطر عليه فرع للقاعدة، بحسب رواية الأسد، والمنطقة هي خلية نحل من الإرهابيين. في الحقيقة، معظم سكانها البالغ عددهم 4 ملايين هم من المدنيين المعوزين الذين نزحوا مرارا من أجزاء أخرى من سوريا."

وكانت حكومة المعارضة، حذرت من قبول المساعدات من مناطق النظام، ورفضت قافلة كانت قادمة من مناطق سيطرة قوات ما يعرف بسوريا الديمقراطية، التي تقودها الوحدات الكردية.

ولفتت إلى أن المخاوف مفهومة؛ فللنظام تاريخ في الموافقة على قوافل المساعدات إلى المناطق المحاصرة، فقط لإعادتها في اللحظة الأخيرة أو نهبها. وبدلا من ذلك، يريد المعارضون جلب المساعدات عبر تركيا، التي يتدفق من خلالها الغذاء والدواء والضروريات الأخرى لسنوات.

لا يسيطر الأسد على هذا الجزء من الحدود، لكنه يتخذ مواقف بشأن السيادة ويرفض الموافقة على عمليات التسليم. وهكذا تصل المساعدات بموجب قرار مجلس الأمن الذي تم تمريره لأول مرة في عام 2014. وقد سعت روسيا، حليف الأسد في المجلس، لسنوات لتقليص أو حتى إيقاف الشحنات.

ومنذ عام 2020، اقتصر استخدام الأمم المتحدة على نقطة حدودية واحدة تسمى باب الهوى. لكن الزلزال أضر بالطرق السريعة في تركيا المؤدية إلى المعبر، مع ارتفاع الطلب على المساعدات. وافق الأسد الآن على تدفقها عبر معبرين حدوديين إضافيين.

لكن دوافع النظام ليست خيرة؛ إنه يكافح من أجل التعامل مع الدمار في مناطقه، وقد حاول إلقاء اللوم على كبش فداء مناسب: الغرب.

وقالت بثينة شعبان المستشارة الرئاسية بعد الزلزال: "كل ما نريده من أوروبا والولايات المتحدة الآن هو رفع العقوبات. إذا رفعوا العقوبات، فسيكون المغتربون السوريون والشعب السوري قادرين على الاعتناء ببلدهم."

والواقع أن عشرات الطائرات التي تحمل مساعدات هبطت في مطار دمشق منذ الزلزال، ويضم المانحون شركاء أمريكيين مقربين مثل مصر والأردن والإمارات. لم تمنعهم العقوبات من إرسال المساعدة إلى المناطق التي يسيطر عليها النظام.

ويمكن للعقوبات أن تعرقل المساعدات على الهامش. وجد بعض الأجانب ذوي النوايا الحسنة الذين حاولوا تنظيم جهود تمويل جماعي أن حملاتهم تم رفضها؛ لأن إرسال الأموال إلى سوريا قد يكون مخاطرة قانونية. ولهذه الغاية، أصدرت وزارة الخزانة الأمريكية في 9 شباط/ فبراير تنازلا واسع النطاق يغطي "جميع المعاملات المتعلقة بالإغاثة من الزلزال". وسيبقى في مكانه لمدة ستة أشهر ويتوقع الدبلوماسيون أن يتم تمديده.

ويأمل الأسد أن يرى المزيد من هذا، فمنذ الزلزال تلقى مكالمات الدعم من معظم القادة العرب. وأثار بعض المحللين الغربيين أسئلة أوسع حول العقوبات. حتى لو لم تعق الإغاثة في حالات الكوارث، فإنهم يعرقلون الدولة السورية، الأمر الذي سيكون له عواقب على المدنيين. يستهدف قانون قيصر، وهو عبارة عن حزمة من العقوبات الأمريكية على سوريا أصبحت قانونا في عام 2019، بشكل صريح قطاعي الطاقة والبناء، في بلد يعاني من انقطاع التيار الكهربائي على نطاق واسع وأضرار جسيمة للإسكان والبنية التحتية.

وقالت المجلة: "أولئك الذين يريدون تخفيف محنة السوريين يواجهون معضلة مروعة، فلن يضمن تخفيف العقوبات حصول السوريين على الكهرباء على مدار 24 ساعة ومنازل جديدة، ومع ذلك، فإن إبقاءها قائمة يضمن ألا يفعلوا."

وقالت؛ إن الدول الغربية مترددة في تحويل الأموال إلى الأسد لمساعدته في إعادة البناء. كما أنهم حريصون على تجنب عرقلة عملية إعادة البناء بالكامل. وفي البحث عن كيفية مساعدة الناس الذين يعيشون وسط الدمار في سوريا مع عدم إعادة تأهيل نظام يداه ملطخة بالدماء، لا توجد إجابات سهلة. (ترجمة: عربي 21)

المصدر: إيكونيميست

الأسد يستغل مآسي ضحايا الزلزال لفك العزلة عن نظامه

واشنطن بوست

إيشان ثارور

(اللغة الإنجليزية) 15 شباط 2023

نص المقال: نشرت صحيفة "واشنطن بوست" (Washington Post) الأميركية تقريرا تناول إعاقة نظام الرئيس بشار الأسد دخول المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة بعد الزلزال المدمر الذي ضرب تركيا وسوريا في السادس من فبراير/شباط الجاري.

وأبرز تقرير الصحيفة أنه في حين تركز الجهات المعنية على الوضع الإنساني الكارثي جراء الزلزال، فإن نظام الأسد يضغط من أجل تحقيق مصالحه الضيقة.

وقال محرر الشؤون الخارجية "بواشنطن بوست" إسهان ثارور -الذي أعد التقرير- إن نظام الأسد يستخدم الكارثة التي خلفها الزلزال للمطالبة برفع العقوبات التي يفرضها الغرب على دمشق، مشيرا إلى أن تلك العقوبات تعرقل وصول المساعدات الإنسانية إلى سوريا.

وأشار إلى أن جهات سورية معارضة للنظام تشكك في هذا الادعاء، وتؤكد أن الاستثناءات الرامية إلى تسهيل وصول المساعدات الإنسانية كانت سارية منذ مدة طويلة. كما تؤكد تلك الجهات أن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن ضمنت -منذ وقوع الزلزال- عدم إعاقة جميع المعاملات المالية السورية المتعلقة بأعمال الإغاثة الإنسانية التي قد تسبب العقوبات عرقلتها، وذلك لمدة 180 يومًا.

ونقلت واشنطن بوست عن مديرة برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في "تشاتام هاوس" لينا الخطيب قولها إن الأسد يحاول استغلال الزلازل للخروج من العزلة الدولية، وإن دعوة نظامه لرفع العقوبات محاولة للتطبيع الفعلي مع المجتمع الدولي.

كما نقلت عن ويل تودمان -الزميل في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية- قوله إن الأسد "يحاول تحسين صورته من خلال إظهار رغبته في تقديم تنازلات عبر المفاوضات مع الجهات الدولية المعنية (بالوضع الإنساني في سوريا)، وهي تنازلات طفيفة، لكن الأسد يأمل أن تكون كافية لإقناع العواصم الأوروبية وغيرها بأن التعامل مع النظام السوري سيكون أمرا مثمرا لتحسين ظروف السوريين الذين هم في أمس الحاجة للمساعدة.

وأبرزت الصحيفة إلى أن الأسد استفاد من تدفق المساعدات الإنسانية إلى سوريا بعد الزلزال المدمر، وأن هناك قلقا متناميا بشأن ما سيصل من تلك المساعدات للمتضررين الذين هم في أمس الحاجة إليها.

كما أشارت إلى أن التعاطف الطبيعي مع سوريا خلال المحنة التي تمر بها قد يسهم في فك العزلة عن النظام الذي كان منبوذا من قبل جزء كبير من المجتمع الدولي. (ترجمة: الجزيرة)

المصدر: واشنطن بوست

الزلزال ليس جواز سفر مجاني للأسد

فاينانشال تايمز

(اللغة الإنجليزية) 15 شباط 2023

نص المقال: أثبت بشار الأسد أنه ذلك الديكتاتور الذي يستغل زلزالاً مدمراً وقع في بلده حتى يعيد تأهيل نفسه أمام المجتمع الدولي وهو يتجهز لالتقاط الصور في منطقة منكوبة برفقة زوجته.

للمرة الثانية يجول بشار الأسد جولة المنتصر في حلب كتلك التي فعلها برفقة أسرته خلال الصيف الماضي في رحلة ثقافية استجمامية، على الرغم من أن قواته رمت براميل متفجرة على تلك المدينة قبل سنوات قليلة. أصبح للأسد الذي نبذه الجميع طوال العقد الماضي مبرر وسبب ليشعر بالارتياح من جديد، فقد وصلته مكالمات لتعزيته من حلفاء أمثال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، كما اتصل به أيضاً قادة سبق أن نأوا بأنفسهم عنه، مثل الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، وأيضاً عاد وزير خارجية الإمارات عبد الله بن زايد آل نهيان لزيارته للمرة الثالثة، بعد كسر الجليد بينهما في تشرين الثاني من عام 2021. وصار المسؤولون السوريون يظهرون على الإعلام الدولي، ويطالبون بإنهاء العقوبات الغربية التي زعموا أنها تعيق جهود الإغاثة، بيد أن تلك العقوبات تتضمن في الحقيقة إعفاءات تخص المساعدات الإنسانية التي ظلت تتدفق على دمشق من خلال الأمم المتحدة طوال السنوات الماضية.

حطت أكثر من 60 طائرة تحمل مساعدات إنسانية في المناطق التي يسيطر عليها النظام في سوريا، كان من بينها حلب، وقد أرسلت معظم تلك الطائرات من قبل الدول الصديقة مثل إيران والعراق والإمارات، بيد أن السعودية التي سبق أن رفضت إحياء العلاقات مع دمشق، أرسلت هي الأخرى طائرة تحمل 35 طناً من المساعدات لمدينة حلب، لتكون تلك الطائرة الأولى من بين طائرات أخرى ستلحق بها. إذ ينبغي بذل كل جهد لمساعدة الشعب السوري المتضرر بسبب الزلزال، سواء في مناطق النظام أو المعارضة، إلا أن ذلك يجب ألا يدفع للترحيب بعودة الأسد

إلى المجتمع الدولي، لأن منحه الحصانة كمكافأة لن يترتب عليه سوى انعدام الاستقرار مستقبلاً. منذ تراجع باراك أوباما المشين في عام 2013 عن خطه الأحمر فيما يتصل بالأسلحة الكيماوية، وما أعقب ذلك من تدخل عسكري روسي شامل لدعم الأسد، تحول النهج الأميركي إلى عملية كي للجرح السوري، لأن إسقاط الأسد سيكلف الكثير، بيد أن انسحاب القوات الأميركية من شمال شرقي سوريا يعد نصراً بالنسبة له. ومع تراجع موجة اللجوء إلى أوروبا، واحتواء خطر الإرهاب، تقبل الجميع الوضع الراهن على الرغم من ظلاله الكارثية على المدنيين السوريين. إلا أن الزخم الدبلوماسي الذي خلفه الزلزال قد يصعّب من استمرار الوضع على ما كان عليه. أبنية مدمرة في حلب وفرق الإنقاذ المنتشرة فيها - التاريخ: 7 شباط 2023

وبعيداً عن إرسال المساعدات الإنسانية وتخفيف العقوبات بما يسمح بعقد بعض الصفقات المالية، من غير المرجح للولايات المتحدة أن ترسم تغييراً شاملاً على سياستها تجاه سوريا، حيث علق الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الأميركية على ذلك بقوله: "لا يعتبر الآن الوقت المناسب حتى يجير النظام كارثة طبيعية لمصلحته"، بيد أن ذلك ما تفعله دمشق بالضبط، إلى جانب حلفائها الروس والإيرانيين، ولذلك لا يجوز أن تخلي الولايات المتحدة الساحة لهم بكل بساطة. قبل الزلزال، بدت قبضة الأسد على المناطق الخاضعة لسيطرته لا تطاق، بعد انهيار الاقتصاد، وانقطاع الكهرباء طوال النهار، ومضاعفة إيران لسعر وارداتها النفطية إلى سوريا، ومطالبتها لسوريا بالدفع مقدماً. أما اليوم، فيبدو الأسد كمن قرر الاستفادة بشكل مباشر من المساعدات الإنسانية المخصصة للسوريين. فقد كشفت تحقيقات عديدة بأن مسؤولي النظام، وبعضهم خاضعون للعقوبات، يسرقون تلك المساعدات. كما أن حكومة النظام تقوم بسرقة الأموال عبر التلاعب بسعر الصرف، ثم إن الأسد وضع نفسه في موقف جعل منه الحل للشرور التي خلقها بنفسه، وذلك عبر تقديم تنازلات ضئيلة تتمثل بالسماح للمساعدات بدخول شمال غربي سوريا حيث يسيطر الثوار من خلال أكثر من معبر حدودي ولمدة ثلاثة أشهر، وذلك بعدما عرقلت روسيا عدة قرارات أممية سعت لتوسيع عملية تسليم المساعدات لشمال غربي سوريا، ولهذا يتوقع الأسد اليوم أن يكافأ على ذلك. في عام 1990، عندما أقام جورج بوش تحالفاً ضد صدام حسين بهدف تحرير الكويت، كان يأمل بمشاركة عربية، فهبت سوريا لذلك. وهكذا حدثت المبادلة غير المعلنة وغير المكتوبة عندما طالب حافظ الأسد بسيطرة كاملة على الجارة لبنان، التي عاشت حرباً أهلية لمدة 15 عاماً لعبت سوريا فيها دوراً أساسياً فاعلاً. وهكذا، وبعد تحرير الكويت، أعلن بوش عن قيام نظام عالمي جديد، حيث انتزعت الولايات المتحدة مزيدا من التنازلات من قبل دمشق مثل المساعدة على تحرير الرهائن الأميركيين الذين ظلوا محتجزين في لبنان، فبدت الصفقة وقتها طيبة، بيد أن الشعب اللبناني هو من دفع الثمن عندما عاش تحت حكم الاحتلال السوري لمدة 15 عاماً، ترسخ خلالها الفساد والطائفية وأحكم حزب الله قبضته على المنطقة. إلا أن كل ذلك بدأ ينهار اليوم بطريقة لافتة. كانت الإمارات والأردن من بين الدول التي ارتأت بأن عزل الأسد لمدة 12 عاماً لم يفض إلى أي نتيجة، ولم تخطئا في ذلك، ولكن بعد مقتل أكثر من نصف مليون إنسان، وتشريد الملايين وهروبهم خارج البلاد، ووجود الآلاف من المفقودين في زنازين الأسد، لا مجال للعودة إلى الحال الذي كانت الأمور تسير وفقاً له، لأن الثمن الذي يجب أن يدفعه الأسد لا بد وأن يكون باهظاً ومؤكداً كما يجب ألا يقدر على التراجع عن أي تنازل يقدمه، ثم علينا ألا ننسى السوريين وألا نقدمهم كقرابين مقابل تسويات تتم على عجل لأن المنطقة والغرب سئما من تعنت الأسد وعناده. (ترجمة: تلفزيون سوريا)

المصدر: فاينانشال تايمز

غضب في مناطق المعارضة السورية بعد وصول مساعدات إنسانية قليلة عقب كارثة الزلزال

وول ستريت جورنال

جاريد ماسلين

(اللغة الإنجليزية) 13 شباط 2023

نص المقال: قالت صحيفة "وول ستريت جورنال" إن السوريين في مناطق تسيطر عليها المعارضة شمالي البلاد، لم يتلقوا إلّا القليل من الدعم الإنساني بعد كارثة الزلزال.

وفي تقرير أعده جاريد ماسلين من معبر باب الهوى على الحدود مع تركيا، قال إن الرضيع غيث رجب، البالغ من العمر 3 أشهر، ويعاني من جرح خطير في الجمجمة جراء الزلزال، كان ممددا في حاضنة بغرفة عناية فائقة، وكان يتنفس باستخدام جهاز تنفسي آلي، ويبرز من رأسه أنبوب تصفية. وحول الطفل في مستشفى تديره جماعة أمريكية غير ربحية، عدة أطفال تلطخهم الدماء، ومضمدين بالشاش.

وقالت الصحيفة إن الأطباء في منطقة إدلب، يكافحون للتعامل مع ما وصفوه كارثة عارمة، وعدم القدرة للحصول على الدعم الخارجي بشكل سريع وكاف.

وشوهد المواطنون وهم يبحثون بين جبال من الأنقاض. وفي المعبر الحدودي بين تركيا وسوريا، كانت هناك شاحنات صغيرة محملة بأكياس الموتى والتوابيت الخشبية للسوريين الذين ماتوا في تركيا. وقال عامل الإغاثة، مصطفى حسن "إن الوضع مثل يوم القيامة"، مشيرا إلى أنه قاد سيارته وسط البرد إلى مستشفى منطقة حارم القريبة، وهناك شاهد الجثث فوق بعضها البعض على الأرض والأسرّة. ولم تكن البنى التحتية الهشة والمدمرة بسبب سنوات الحرب قادرة على التعامل مع الكارثة الجديدة.

ولم تصل أول قافلة تابعة للأمم المتحدة إلا بعد 4 أيام، حيث وصلت الشاحنات المحملة بالبطانيات والمخدات والخيام والدعم الآخر، وقطعت المعبر باتجاه مناطق سوريا.

وقال منسق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة مارتن غريفيث يوم الأحد: "حتى الآن، لقد تخلينا عن سكان شمال- غرب سوريا.. يشعرون وهم محقون، بالإهمال ويتطلعون لدعم دولي لم يصلهم. واجبي وواجبنا هو تصحيح الفشل بشكل سريع بالقدر الذي نستطيع، وهو ما أركز عليه الآن."

ونظرا للقصف المتواصل على المنطقة من الطيران الروسي ومدفعية النظام السوري، ولعدم توفر معبر للخروج ومرور المساعدات الإنسانية، فقد كانت المنطقة غير مستعدة أبدا للتعامل مع صدمة بهذا الحجم، وليس لديها المصادر الكافية للرد على الكارثة.

وتواجه المستشفيات مشاكل في استيعاب الأعداد المتزايدة من المرضى، بعد نزوح نحو مليون شخص جديد إلى منطقة إدلب، نتيجة حملة عسكرية قبل عامين، شنّتها قوات النظام السوري بدعم روسي.

وهنا كما في تركيا، خلفت الهزة دمارا واسعا بات يظهر للعيان الآن، ففي بلدة سرمدا بإدلب، كان عمال الإغاثة يحفرون بالمناشير الكهربائية والفؤوس في بقايا بناية، وحملوا ما تبقى من ألعاب الأطفال ودفاترهم المدرسية.

وقال عبد الكريم البلشي، الذي وقف على كومة من الأنقاض: "عاشت هنا 12 عائلة... مات عشرة أشخاص، ومات ابن أخي أيضا."

وعلى خلاف تركيا، حيث تدفق عمال الإغاثة بالعشرات ومن دول أخرى، لم يصل إلى إدلب سوى فريقين صغيرين من إسبانيا ومصر للمساعدة. وفي الوقت الذي عمل فيه عمال الإنقاذ ليلا ونهارا وسط الأنقاض لانتشال الجثث والبحث عن الناجين، نظمت الأمم المتحدة قوافل مساعدات من تركيا، ووصلت إدلب بعد أربعة أيام. وقال المتحدث باسم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إن التأخير كان بسبب تعطل الطرق في تركيا.

وزادت الكارثة من حس الإهمال والتجاهل لدى أهل إدلب، وأغلقت تركيا أبوابها منذ عدة سنوات أمام اللاجئين السوريين، وذلك بعد ضغوط من أوروبا والمواقف المعادية للمهاجرين في تركيا. ونقلت الصحيفة عن رائد صالح، مدير الخوذ البيضاء: "أدار العالم ظهره لشمال سوريا منذ مدة طويلة وليس الآن. ولو لم يدر العالم ظهره، لكان لدينا الآن رد على الهزة الأرضية."

ويقول المحللون إن حكومة الأسد في دمشق حرمت مناطق المعارضة من المساعدات الإنسانية كجزء من استراتيجية زيادة حنق الناس على المتمردين. وأدت التهديدات الروسية في مجلس الأمن لمنع تدفق المساعدات الإنسانية، وتوجيهها إلى معبر باب الهوى فقط.

ولدى الخوذ البيضاء تجربة في إنقاذ الناس من تحت الأنقاض بسبب القصف السوري والروسي. وتحولت المجموعة إلى رمز دولي عن الأمل في وجه الوحشية وبشاعة الحرب الأهلية، ولدورها البطولي في إخراج عشرات الآلاف من تحت المباني المقصوفة. وأوقفت عمليات البحث عن الناجين في يوم السبت وركزت على استخراج الجثث.

وفي مقابلة بمقر الخوذ البيضاء، كان صالح غاضبا من قلة الرد الدولي. وقال: "لقد ارتكبت الأمم المتحدة اليوم جريمة هنا ويجب محاسبتها عليها."

وعندما بدأت الأرض تهتز من تحت أقدامهم، بدأ عامل الإغاثة مصطفى بأخذ صورة سيلفي من أولاده لتخفيف خوفهم: "أنظروا هذه هزة أرضية". ويعود حسن إلى بلدة الطبقة في شرق سوريا، ويمارس الرسم والخط العربي في أوقات الفراغ، وتشرد أكثر من مرة منذ بداية الحرب عام 2011، وهرب من هجمات الحكومة وتنظيم الدولة الإسلامية بعد سيطرته على معظم سوريا عام 2014، وترك هو وزوجته وأولاده السبعة البيت مرة ثانية وينامون في غرفة على الأرض في بناية قريبة. وهو إيجابي في نظرته، قائلا: "لو سقطت فإنك تأخذ الآخرين معك، وشعاري: كن قويا لتنقذ الضعاف".

المصدر: وول ستريت جورنال نقلاً عن القدس العربي

لا تثقوا بالأسد

الغارديان

(اللغة الإنجليزية) 12 شباط 2023

نص المقال: قالت صحيفة الغارديان البريطانية إن رأس النظام بشار الأسد ليس إلا مجرد "دكتاتور حقير" انتهز فرصة وقوع الزلزال من أجل الحصول على مساعدات دولية، إذ إنه لا يمكن الوثوق به في الوفاء بوعوده أو مساعدة شعبه، مشيرة إلى أن روسيا تعدّ مسبباً رئيسياً لتفاقم الأزمة الإنسانية بعد وقوع الزلزال بسبب قصفها المتعمّد للمنشآت والمرافق الطبية في شمال غرب سوريا.

وتطرقت الصحيفة في تقرير لها، اليوم الأحد، حول ضعف الاستجابة للزلزال في سوريا وتركيا في الساعات والأيام الأولى من وقوعه، حيث بات ملايين الناس في المنطقة بحاجة للمساعدة.

وأوضحت الغارديان أنه في المناطق التي تسيطر عليها ميليشيا أسد بات القلق يختلط مع الغضب من الرد غير المناسب لنظام بشار الأسد غير الشرعي في دمشق، خاصة وأن المناطق التي يسيطر عليها في الشمال بما فيها حلب التي عانت بشدة خلال الحرب، تعرّضت لضربة مروّعة أخرى.

"دكتاتور حقير"

وبالمثل، في إدلب التي تسيطر عليها المعارضة، فقد تفاقم تأثير الزلزال بعدما جاء إثر قتال مع الميليشيات التابعة لأسد وإيران والقوات الروسية.

ويعتمد في تلك المناطق حوالي 2.7 مليون شخص بالفعل على المساعدات الخارجية، إلا أن حاجتهم اليوم باتت ماسّة الآن، والأسوأ من ذلك أن الجرحى والمرضى يفتقرون إلى المستشفيات والعيادات لأن الروس قصفوها وقتلوا الكوادر الطبية والموظفين في تلك المناطق. وتضيف الصحيفة أن الأسد حاول نقل اللوم إلى العقوبات الأمريكية والغربية بحجة أنها تعرقل جهود الإغاثة، إلا أنه في الواقع، استثنت العقوبات الأمريكية المساعدات الإنسانية فيما تم تخفيفها الأسبوع الماضي.

ورغم بعض المعلومات التي تقول إن الأسد وافق على فتح طرق الإغاثة من الأراضي التي تسيطر عليها ميليشياته إلى مناطق المعارضة، إلا أن سنوات من التجارب المروعة تُظهر أن هذا الدكتاتور الحقير لا يمكن الوثوق به في الوفاء بوعده أو مساعدة شعبه. الغرب فشل في تقديم الأسد للعدالة وروسيا متورطة ويمكن القول حسب الغارديان إن فشل الغرب الديمقراطي في تقديم الأسد وأعوانه من مجرمي الحرب إلى العدالة - وفرض إنهاء حصار إدلب - أدى بشكل غير مباشر إلى تفاقم تأثير حالة الطوارئ اليوم. وفيما يتعلق بإرث الحرب، فإن الشرير الرئيسي هو الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين الذي أمر بقصف المدنيين السوريين بلا رحمة، وما زال يواصل عرقلة وصول وكالات الإغاثة إلى إدلب في الأمم المتحدة، فلولا دعم بوتين كان من المرجّح أن يُطاح بالأسد. وحول تأثير الزلزال على سكان المنطقة، أوضحت الغارديان أن الافتقار إلى المرافق الطبية ومياه الشرب النظيفة والمواد الغذائية الأساسية والمأوى الآمن والصرف الصحي والتدفئة في الشتاء يشكل اختباراً حقيقياً في سوريا وتركيا، حيث تقدّر منظمة الصحة العالمية أن 23 مليون شخص، بما في ذلك 1.4 مليون طفل، قد يحتاجون إلى مساعدة طويلة الأجل.

سرقة المساعدات الإنسانية

إلى ذلك، ومع استمرار وصول المساعدات الإنسانية المخصصة لمتضرري الزلزال إلى مطاري دمشق وحلب، قال مصدر مطّلع لمراسلنا بريف دمشق إن ميليشيات أسد وإيران أشرفت أيضاً على نقل المساعدات الواصلة إلى مطار دمشق الدولي. ووفق المصدر، فقد أشرف ضباط من ميليشيات أسد وإيران على استلام ونقل شحنات التبرعات والمواد الغذائية وغيرها إلى المحافظات المتضررة، وسرقوا كميات كبيرة منها.

وخلال الأيام الماضية، رصد موقع أورينت نت في عدة تقارير انتشار عمليات سرقة المساعدات وبيعها في مناطق سيطرة ميليشيا أسد. ووفقًا للأمم المتحدة، أصبح الآن أكثر من 5 ملايين شخص بلا مأوى في شمال سوريا، الذي يعاني بالفعل من حرب استمرت طوال 12 عاماً خلفت وراءها أزمة إنسانية صعبة يعيشها السوريون. وارتفعت حصيلة وفيات الزلازل إلى أكثر من 23 ألف قتيل والمصابين إلى نحو 85 ألفاً في تركيا، وإلى أكثر من 5200 قتيل ونحو 10 آلاف مصاب في سوريا. (ترجمة: أورينت)

المصدر: الغارديان

الزلزال فعل بالسوريين ما أراده النظام السوري والروس

أتلانتك كاونسل

أروى ديمون

(اللغة الإنجليزية) 09 شباط 2023

نص المقال: سلطت الكاتبة الأمريكية "أروى ديمون" الضوء على الزلزال التى ضرب سوريا وتركيا فجر الإثنين، مشيرة إلى أن السوريين يرون إن الكارثة التي راح ضحيتها الآلاف، فعلت ما كان يريد نظام بشار الأسد والروس أن يفعلوه بهم طوال الوقت. واستعرضت "ديمون" في مقال نشره مركز الأبحاث الأمريكي "أتلانتك كاونسل" أوجه المقارنة والفوارق الكبيرة حاليا على الأرض بين الأوضاع ما بعد الزلزال، في تركيا وسوريا.

وأوضحت أن تركيا، التي تمتلك استعدادات جيدة للتعامل مع الزلازل وغيره من الكوارث الطبيعية، قامت بتعبئة فرق الطوارئ والجيش. وعلى الأرض، لا تزال فرق الإنقاذ الدولية تصل من الولايات المتحدة وأوكرانيا ولبنان واليابان وغيرها، حيث تعهدت العديد من الدول بتقديم الدعم للضحايا في في تركيا وسوريا.

لكن حتى مع تلك الاستعدادات لم يكن مستوى الاستجابة كافيا، فقد أودى الزلزال بحياة أكثر من 19 ألف شخص، إذ أن تداعيات وحجم الكارثة واسعة النطاق بشكل لا يصدق.

وأشارت الكاتبة إلى نشر العديد من الأتراك والسوريون في تركيا رسائل لا حصر لها على وسائل التواصل الاجتماعي للتنبيه بعدم وجود جهود الإنقاذ في مناطق معينة.

وفي حين تتدفق المساعدات بشكل متزايد على تركيا من جميع أنحاء العالم عن طريق الهواء والأرض والبحر، في المقابل لا ترى سوريا نسبة تذكر من تلك المساعدات.

على الأرض في سوريا، تقود جهود البحث والإنقاذ فرق الدفاع المدني السوري، المعروف أيضًا باسم "الخوذات البيضاء" والتي لديها خبرات سابقة في إنقاذ الأرواح في أعقاب التفجيرات.

ومع ذلك، فإن هذا المستوى الكبير من الدمار الذي أحدثه الزلزال في وقت واحد، يتفوق على قدرة الخوذات البيضاء، الذين يعانون وغيرها من مجموعات المتطوعين الآخرين من نقص كل ما قد يحتاجون إليه لتنفيذ مهامهم، بما في ذلك نقص الديزل لتشغيل آلياتهم الثقيلة، وعدم وجود ملاجئ للمشردين الآن في البرد والثلوج.

بينما اندفعت المنظمات المحلية في سوريا إلى تقديم المساعدة الإنسانية (جهودهم عبارة عن قطرة في دلو)، لم ترسل أي حكومة فريق إنقاذ رسمي إلى الحدود السورية.

على الرغم من وجود العديد من المعابر الحدودية بين تركيا وشمال غرب سوريا، إلا أن هناك معبرًا وحيدا لنقل المساعدات من تركيا إلى المناطق الخاضعة لسيطرة فصائل المعارضة في سوريا وهو معبر باب الهوى.

وفي هذا الصدد قالت الأمم المتحدة إن "استخدام المعبر ذاته كمنصة إعادة الشحن في الواقع سليمة.. لكن الطرق المؤدية إلى المعبر تضررت، مما يؤثر مؤقتا على قدراتنا لاستخدام المعبر كليا." ولطالما كان وجود معبر باب الهوى مسيّسًا بشدة، مع الروس الدائم باستخدام حق الفيتو كل 6 إلى 12 شهرًا لتجديد استخدامه، فيما تصر حكومة الأسد في دمشق على أن جميع المساعدات إلى سوريا يجب أن تأتي عبر العاصمة.

وإضافة إلى ذلك، تأثرت بشكل مدمر المناطق التي تسيطر عليها حكومة "الأسد"، مثل حلب واللاذقية.

وذكرت الكاتبة أن المئات فقدوا حياتهم هناك، نظرًا لوجود نقص شديد في البنية التحتية أو القدرة على إطلاق عمليات الإنقاذ على الرغم من كونهم تحت سيطرة نظام الأسد.

ومع ذلك، وصلت المساعدات إلى دمشق من دول مثل العراق وإيران وروسيا.

ووفق الكاتبة، فإنه من الناحية النظرية، يمكن أن تكون دمشق مدخلًا للوصول إلى جميع السوريين المحتاجين، لكن هذا بالكاد على وشك الحدوث، نظرًا لأن الوصول إلى المساعدات الإنسانية أصبح أحد أكبر البطاقات الجيوسياسية.

ودعت وزيرة الخارجية الألمانية "أنالينا بيربوك" روسيا وجميع الجهات الفاعلة الدولية إلى الضغط على نظام "الأسد" للسماح للمساعدة بالوصول إلى الجميع في البلاد. وعقبت الكاتبة أن الدعوات مثيرة للضحك بشكل مأساوي، لأن الأصوات الدولية التي لم تنجح في منع حكومة الأسد من قصف شعبها، لن تكون فعالة في الحصول على استجابة النظام لتغذية وإبقاء شعبه دافئًا.

وأشارت الكاتبة إلى تعليق أحد أصدقائها السوريين على المأساة قائلا إن "الزلزال فعل ما أراد نظام الأسد والروس فعله بنا طوال الوقت."

(ترجمة: الخليج الجديد)

المصدر: أتلانتك كاونسل

لا ترفعوا العقوبات عن نظام الأسد.. فالمنكوبون هم ضحاياه

واشنطن بوست

و ائل الزيات

(اللغة الإنجليزية) 09 شباط 2023

نص المقال: نشرت صحيفة "واشنطن بوست" مقال رأي لوائل الزيات، المدير التنفيذي لمنظمة "إنغيج" والمسؤول السابق في وزارة الخارجية الأمريكية، طالب فيه الحكومة الأمريكية بالتمسك بموقفها وعدم رفع العقوبات عن سوريا في أعقاب الزلزال المدمر.

وقال الزيات إن العقوبات لا علاقة لها بتقديم الخدمات التي يحصل عليها السوريون، والتي تأتي منذ بداية الحرب الأهلية عبر الأمم المتحدة.

وقال إن منطق العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة يختلف عن دور حكومة النظام السوري في تقديم الخدمات، رغم اعترافه أنها أثّرت نوعا ما على الاقتصاد، وتراجع قيمة العملة السورية.

وجاءت مقالته ردا على الدعوات التي صدرت من حكومة النظام السوري لرفع العقوبات الأمريكية عليها حتى تتمكن من تقديم المساعدات للشعب السوري. وتحدثت بثينة شعبان، الناطقة باسم الحكومة مع قناة سكاي نيوز، قائلة إنه في حال رفعت الولايات المتحدة والاتحاد

الأوروبي العقوبات، فعندها "يستطيع الشعب السوري العناية ببلده". ولم تكن شعبان وحيدة في مطالبتها برفع العقوبات، فقد صدرت دعوات من جماعات دينية وإنسانية حسنة النية.

ورفضت وزارة الخارجية الأمريكية هذه الدعوات حتى الآن، إلا أنها ستواجه الضغوط مع معرفة حجم الدمار والضحايا بسبب الزلزال. ويرى الزيات أن الدواعي لتمسك الحكومة الأمريكية بموقفها من العقوبات مرتبطة بالآتي.

فقد فرضت الحكومة الأمريكية سابقا عقوبات على سوريا منذ عام 1979، نظرا لتصنيف البلد كدولة راعية للإرهاب واحتلاله لبنان. وبعد قيام الرئيس بشار الأسد بحملة قمع ضد المتظاهرين المطالبين بالتغيير عام 2011، فرضت الولايات المتحدة سلسلة من العقوبات لحرمان النظام من القدرة على تمويل جيشه كي يكون قادرا على قمع المدنيين واستخدام العنف ضدهم. وشمل هذا تجميد أملاك المسؤولين في النظام وحظر الشركات الأمريكية من استيراد النفط السوري.

وفي عام 2019، أقر الكونغرس الأمريكي قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا. وزاد القانون عددا من العقوبات على الحكومة السورية وصناعاتها والكيانات الأجنبية التي تقدم الدعم المالي والمادي للنظام.

ويرى الكاتب أن الدافعية وراء هذه العقوبات، خاصة تلك التي فُرضت في مرحلة ما بعد 2011، كانت واضحة: الحد من قدرة الأسد على تمويل جيشه وميليشياته ممن تورطوا في مذابح. في وقت حاول داعموه، روسيا وإيران، إبعاد الأسد عن المسؤولية في المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها سوريا وتحميل العقوبات المسؤولية.

صحيح أن العقوبات لعبت دورا في وقف الإنفاق الحكومي وانهيار قيمة الليرة السورية، لكنها لم تؤثر على طريقة إيصال المساعدات الإنسانية التي كانت توزعها الأمم المتحدة في مناطق النظام. ورغم التوثيق للفساد داخل عمليات شراء المواد التي توزعها الأمم المتحدة ومحاولة النظام السوري التأثير على مناطق توزيعها، ظلت الولايات المتحدة المانح الأكبر، وقدمت تقريبا 16 مليار دولار لسوريا والمنطقة. ووصلت معظم هذه المساعدات للمناطق الخاضعة لسيطرة النظام، لأنه منع وصولها إلى المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة.

وخلال عمل الزيات في وزارة الخارجية الأمريكية، كان النظام يحاصر 18 بلدة تحت سيطرة المعارضة، حيث منع وصول المواد الإنسانية والدواء إليها. وأمرت قواته قوافل المساعدات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والصليب الأحمر الدولي بالعودة، والتي سمح لها بدخول المناطق المحاصرة، كانت تجرد من الأدوية والمواد الضرورية لإنقاذ حياة المرضى.

ويقول الزيات إن روسيا وطوال الحرب، جعلت مجلس الأمن رهينة لموقفها، وأجبرته على القبول بمعبر واحد للمواد الإنسانية من تركيا إلى مناطق المعارضة، وهي نفسها اليوم التي بات سكانها تحت الأنقاض، وهم بحاجة ماسة للدعم الدولي. وبحسب الخوذ البيضاء أو مؤسسة الدفاع المدني، فلم تكن هناك اتصالات من الأمم المتحدة، ولم تصل المنطقة سوى قافلة واحدة منذ الزلزال.

وقالت المنظمة إن مئات العائلات عالقة تحت الأنقاض في ظروف برد قارس، وأغلقت النوافذ للنجاة.

ويقول الكاتب، إنه بدلا من الدعوات لرفع العقوبات، يجب العمل على إيصال الدعم المباشر إلى المناطق المنكوبة ووصول فرق الإنقاذ المتخصصة واستخدام كل المعابر الصالحة للاستخدام عبر تركيا.

وقدم الزيات قائمة من المنظمات المستعدة لتقديم العون إلى شمال- غرب سوريا. قائلا إن مَن يريدون مساعدة الشعب السوري يجب عليهم التعاون مع هذه المنظمات. مشيرا إلى أنه لا يمكن الاعتماد على الأسد ونظامه لمساعدة نفس الناس الذين حاول إبادتهم.. فقط الناس الطيبون في العالم هم من يستطيعون، بحسب قول الزيات.

المصدر: واشنطن بوست نقلاً عن القدس العربي

نظام الأسد وروسيا يحاولان تسييس الكارثة.. وأمريكا تخلت عن السوريين لمدة طويلة

ذي أتلانتك

كيم غطاس

(اللغة الإنجليزية) 08 شباط 2023

نص المقال: نشرت مجلة "ذي أتلانتك" مقالا لكيم غطاس قالت فيه إن سوريا تواجه دمارا متراكما، أولا الحرب الأهلية والآن الكارثة الطبيعية، التي ضربت شمال- غرب البلاد وهي بحاجة للمساعدات الدولية، مع أن من الصعب إيصالها. وقالت إن العالم التفت إلى سوريا بعد واحدة من أكبر الهزات الأرضية في القرن الحادي والعشرين، وهو البلد الذي دمرته 12 سنة من الحرب الأهلية والمقسم بين الحكومة والميليشيات المسلحة والقوى الأجنبية وهو بلد يعيش فيه ملايين من النازحين.

والصورة الأكثر دمارا التي خرجت من الكارثة جاءت من تركيا حيث ضربت هزة بدرجة 7.8 على مقياس ريختر وسجل أكثر من 6.000 قتيل. وبالنسبة لسوريا فالضحايا الذين سجل عددهم هو 1.900 والعدد مرشح للارتفاع. لكن ألم الحياة في مناطق المعارضة وبخاصة منطقة إدلب لا يحتمل. فقد جاءت الهزات الأرضية بعد سنوات من القصف الروسي وقصف الحكومة السورية. ويعيش في شمال- غرب سوريا حوالي 3 ملايين من المهجرين من مدنهم وقراهم، وهم معزولون عن المجتمع الدولي وفي ظل وضع دمرت فيه البنى التحتية، بما فيها المستشفيات، الهدف المفضل للروس والحكومة، وجعلت الهزات الأرضية حياة السوريين لا تحتمل.

وتذكر كارثة الإثنين بحاجة سوريا الماسة للمساعدات الدولية، رغم أن من الصعب إيصالها. فرغم تدفق العون إلى تركيا إلا أن الظروف الطبيعية واللوجيستية والسياسية تضيف لمصاعب سوريا وبخاصة المناطق المحتاجة جدا في شمال- غرب البلاد، وهي صعبة في ظل النزاع

المستمر والعقوبات الدولية المفروضة على نظام بشار الأسد. وتقول الكاتبة إن الحكومة السورية وروسيا تحاولان تسييس المساعدات للكارثة من خلال الدعوة لرفع العقوبات ومن المحتمل استخدام الفرصة لاستعادة السيطرة على شمال- غرب البلاد. ويجب على الولايات المتحدة التحرك بسرعة ومن طرف واحد وأن تقدم الدعم الإنساني في وقت تمنع فيه التحرك الدبلوماسي والعسكري السوري والروسي.

وقبل الهزة الأرضية، سيطرت روسيا والحكومة السورية على الدعم الإنساني العابر للحدود من تركيا. وأكدت الحكومة السورية على ضرورة مرور الدعم المخصص لمناطق المعارضة من دمشق أولا. وفي الوقت نفسه استخدمت روسيا دائما الفيتو ضد جهود الأمم المتحدة لزيادة المساعدات الإنسانية إلى سوريا وبخاصة مناطق المعارضة عبر معبر باب الهوا على الحدود التركية- السورية. وتعرض الطريق إلى المعبر للدمار بسبب الهزة وما هو متوفر من المساعدات الإنسانية يحتاج إلى ثلاثة أو خمسة أيام.

وتلقت دمشق بعضا من الدعم للكارثة من الجزائر وإيران والعراق والإمارات العربية المتحدة وكذا من الأمم المتحدة، ولكن لا أحد سارع لدعم لسكان شمال- غرب سوريا، نظرا للتحديات السياسية والعقبات التي تقف أمام الوصول إلى هناك. وفي الوقت الذي ناشد فيه سفير سوريا بالأمم المتحدة الدول لتقديم الدعم إلا أنه اشترط مروره عبر دمشق، مما يعني أن حياة الذين فروا من النظام إلى مناطق المعارضة ستكون مرة أخرى في يد الأسد.

وعلى منصات التواصل المؤيدة للنظام دعوات تطالب بعدم تقديم الدعم لمناطق المعارضة. وفي ظل الدمار الواسع، يجب على المجتمع الدولي التفكير بالسماح لكل قنوات الدعم إلى سوريا بما في ذلك عبر الحكومة السورية، ولكن بشرط التزام الأخيرة بإيصال المساعدات والسماح بمرورها إلى مناطق المعارضة. إلا أن نظام الأسد لن يقاوم رغبة زيادة معاناة السكان في مناطق المعارضة، ومن الخطأ، في الوقت نفسه تصوير وصول الدعم إلى دمشق على أنه دعم لحكومة الأسد.

وأشارت الكاتبة لإمكانية قيام الأمريكيين باستخدام معبر آخر وبالتنسيق مع الأتراك لإيصال العون لمناطق شمال- غرب البلاد. ولأن الجيش الأمريكي موجود في بعض المناطق من هذا الجزء السوري، فيمكنه استخدام الطيران لإنزال المساعدات الإنسانية، مع أنه ليس خيارا جيدا بسبب سوء الأحوال الجوية. ويمكن للجيش استخدام قاعدته في شمال- شرق سوريا وتحويلها إلى مركز للمساعدات ونقلها للمناطق المتضررة بالتنسيق مع الأتراك والأكراد في سوريا. وفي العام الماضي قام الأردن والإمارات العربية المتحدة بخطوات تقارب مع الأسد الذي زار أبو ظبي إلا أن الولايات المتحدة حذرت من هذه المحاولات.

وتعهدت إدارة بايدن بدعم الطرفين في سوريا، وقال بايدن إن شركاء الولايات المتحدة هناك يردون على الكارثة. وهي تصريحات عكستها وزارة الخارجية ووكالة المساعدات الإنسانية. وقالت مديرة الوكالة سامنثا باور في تغريدة على تويتر إنها تحدثت مع رائد صالح رئيس جماعة الخوذ البيضاء. ولدى منظمة الدفاع المدني خبرة في الإنقاذ ونشرت المتطوعين للمساعدة في إخراج الضحايا من تحت الأنقاض لكنها تعاني من نقص المعدات والوقود.

وتمثل المساعدات اللوجيستية كابوسا، لكن على الولايات المتحدة وشركائها النظر في طرق لتخفيف معاناة السكان في شمال- غرب سوريا ثم التفكير بخطوات إبداعية لمساعدة سوريا دون تحليل الأسد من مسؤولية جرائمه. ولو كان هناك درس من الهزات الأرضية الأخيرة غير ضرورة التحضير في منطقة تقع على خطوط صدع فهو أن الجروح العميقة لا يمكن علاجها بالكي ثم تجاهلها كما فعلت واشنطن مع سوريا، فقد تم التخلي عن السوريين وتجاهلهم لوقت طويل.

المصدر: ذي أتلانتك

زلزال تركيا وسوريا كشف عن وجه أوروبا الذي لا يعرف الرحمة

ميدل إيست آي

دافيد هيرست

(اللغة الإنجليزية) 10 شباط 2023

نص المقال: مساحة تعادل 12 ضعفا من مساحة بلجيكا ضربها عشرون زلزالاً في يومين اثنين.

زلزال تركيا وسوريا الذي بلغ 7.8 درجة على مقياس ريختر أحدث انفجاراً يعادل 7.5 مليون طن من مادة الـ تي إن تي. ما لبث هذا الزلزال أن تبعته هزة ارتدادية بلغت قوتها 7.6 درجة، في وسط وشرق تركيا، ثم هزة ارتدادية أخرى بقوة 5.6 درجة على الساحل التركي السوري.

وتم تسجيل ما مجموعه 800 هزة ارتدادية تقريباً.

وقد تضرر ما يقرب من 21 مليون إنسان. عند كتابة هذا المقال ما زالت هذه الأرقام تتغير كل ساعة – 17,674 في تركيا و 3,377 في سوريا قضوا نحبهم، بينما بلغ عدد الجرحى 72,879.. أما الذين شردوا وباتوا بلا مأوى فيزيد عددهم في تركيا على المائة ألف وفي سوريا على الـ300 ألف.

مئات المباني متعددة الطوابق، بعضها يصل إلى 12 طابقاً، تحولت إلى أكوام من الركام. أحياء بأسرها دمرت تدميراً. والطرق السريعة وخطوط السكة الحديدية التي تصل المدن الكبيرة بعضها ببعض مزقت تمزيقاً، أو اختنقت تماماً بسبب اكتظاظها بالشاحنات التي تنقل المساعدات.

لو أسقطت خارطة هذا الزلزال على بريطانيا، لوجدت أن خطوط الصدع تمتد قطرياً من السيفرن في الغرب إلى هامبر إستيوري في الشمال. ولكان جل إنجلترا، بما في ذلك مدن بيرمنغهام ومانشستر وشفيلد، قد تعرضت لهزة من المستوى السابع. وهذه الأرقام لا تمس بالكاد سوى مناسيب هذه الكارثة، أما التفاصيل فسوف تصبح متاحة في القادم من الأيام والأسابيع.

- خسارة اهتمام الجمهور

أرسلت عشرات الدول فرقاً للبحث والإنقاذ. ولكن بعد ثلاثة أيام فقط على الكارثة، بالضبط عند النقطة التي تتحول فيها عملية البحث والإنقاذ إلى وضع الكآبة، الاستخراج البطيء للجثث، بدأت المأساة تفارق العناوين الإخبارية الرئيسية في أوروبا، جار تركيا المباشر.

نعلم ما الذي يتبع هذه الخسارة لاهتمام الجمهور.

أزيح الزلزال هذا الأسبوع على يد زيارة الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي إلى بريطانيا وبروكسل. زيلينسكي المغوار بملابسه الكاكي، الذي تشكل في الضمير السياسي على هيئة شخصية تجمع ما بين تشيرتشل وبوديكا وجاندارك، غدا ورقة سياسية ساخنة، تتنافس على حضوره المجالس البرلمانية.

حقيقة أنه زار بريطانيا أولاً مفضلاً إياها على فرنسا وبروكسل أشير إليها باعتبارها مصدراً للفخار الوطني. وكذلك حال المساعدة العسكرية التي تبلغ 2.3 مليار جنيه إسترليني (ما يعادل 2.7 مليار دولار) والتي قدمتها بريطانيا لأوكرانيا العام الماضي، وهو المبلغ الذي أكد لنا رئيس الوزراء ريشي سوناك أنه سوف يتكرر منحه هذه السنة. وهذا يجعل بريطانيا ثاني أكبر مانح عسكري لأوكرانيا.

هذا هو نوع المال المتوفر في بريطانيا عندما توجد الإرادة السياسية. قارن ذلك بمبلغ المال الذي ستنفقه الحكومة البريطانية على زلزال تركيا وسوريا. عندما أطلقت خمسة عشر جمعية خيرية، تشكل معاً لجنة طوارئ الكوارث، حملتها لجمع التبرعات يوم الخميس من أجل توفير مساعدات للإنقاذ والعلاج الطبي وتوفير الملاذ والبطانيات والطعام، أعلن وزير الخارجية جيمز كلفرلي أن بريطانيا سوف تتبرع بما يعادل الخمسة ملايين جنيه (6 ملايين دولار) التي تبرع بها الشعب.

وقال كلفرلي: "عندما تقع مثل هذه الكوارث التي تنجم عن تلك الزلازل المرعبة، فإننا نعلم أن الشعب البريطاني يرغب في المساعدة. ولقد أثبتوا المرة تلو الأخرى أن قلة هم أكثر سخاء وشفقة."

نصيب أوكرانيا من الأسلحة 2.3 مليار جنيه ونصيب إغاثة 23 مليون من ضحايا الكارثة هو 5 ملايين جنيه. هل هذا حقيقي؟ يبدو كذلك.

تجاوز السياسة

وهناك طريقتان لقياس ذلك على مقياس ريختر لمدى انعدام إنسانية الإنسان تجاه أخيه الإنسان.

على المستوى الإنساني، تتطلب الكوارث ذات الحجم العالمي رداً عالمياً يتجاوز السياسة – أو الدرجة التي يعامل بها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أو الرئيس السوري بشار الأسد كما لو كانا منبوذين، وذلك في اللقاءات التي تجمع العظماء والنبلاء كما هو حال دافوس.

بعد يوم واحد من الكارثة، نشرت المجلة الفرنسية الساخرة شارلي إيبدو رسماً كاريكاتورياً تظهر فيه بناية متضررة وسيارة مقلوبة وكومة من الركام وعليها تعليق يقول: "لا داعي لإرسال الدبابات."

كان ذلك أكثر من مجرد رسم كاريكاتوري كريه، وشارلي إيبدو ليست مجرد مجلة ساخرة.

ففي عام 2015 أصبحت شارلي إيبدو مركز ما يوصف بالدفاع عن الديمقراطية وحرية التعبير ضد الهجمات التي يشنها المتطرفون والإرهابيون – تماماً كما يتم توصيف أوكرانيا اليوم. فقد تعرضت مكاتبها في باريس لهجوم من قبل سعيد وشريف كواتشي، وقد زعما أنهما يمثلان مجموعة القاعدة، فقتلا 12 شخصاً وجرحا 11 آخرين.

انطلقت على إثر الهجوم مظاهرات حاشدة، وانتشر كالنار في الهشيم شعار "أنا شارلي". أصبحت شارلي إيبدو رمزاً لحرية التعبير التي تتعرض للعدوان من قبل البرابرة الملتحين. ولتحقيق هذه الغايات كنست عنصرية شارلي إيبدو الوقحة تحت البساط، وكما تم ذلك في حينه فإن الأمر مستمر حتى اليوم.

قلة من وسائل الإعلام أشارت إلى وقاحتها الأخيرة، على الرغم من أن مواقع التواصل الاجتماعي لم تكن بطيئة في ردها.

- خطأ جسيم

كتب الكثيرون عن الموت البطيء للولايات المتحدة وأوروبا على الساحة العالمية، بعد أن دحرتها جيوش الطالبان رثة الثياب في كابول أو الهجمات الانتحارية لجيش فاغنر في دونباس.

إلا أن تردد الاتحاد الأوروبي في أن يكون أول المستجيبين في هذه الأزمة أمر تطوعي بالكامل. إنه خطأ جسيم لم يفرضه أحد. هذه فرصة لإظهار الزعامة الأخلاقية والإنسانية لملايين الناس. إنها فرصة لمخاطبتهم بشكل مباشر، وليس مخاطبة حكوماتهم أو رؤسائهم الذين يناورون من أجل إعادة انتخابهم.

إنها فرصة من أجل الإثبات للعالم أن الغرب بإمكانه أن يعيد البناء كما أن بإمكانه أن يدمر. إلا أن هذا آخر ما يخطر ببال أوروبا القلعة اليوم. أوروبا القلعة تحيط ثروتها بسياج. فما سياجها المكهرب المرتفع ودوريات مسيراتها إلا للحيلولة دون دخول قطعان الكافرين.

وأي محفز أعظم من ذلك يمكن أن تقدمه لملايين البشر حتى يبحثوا في مكان آخر عن الزعامة؟

بينما لم تجمع مبالغ كبيرة في بريطانيا أو فرنسا أو ألمانيا، جمع السعوديون ما يزيد على الـ51 مليون دولار بعد أربعة أيام من إطلاق منصة سهم لإغاثة المتضررين من الزلزال في سوريا وتركيا.

إنه مبلغ تافه بالنسبة لأفراد العائلة الملكية، ولكنه تبرع كبير من أفراد الشعب السعودي. جدير ببريطانيا أن تشعر بالعار. ولكن دعونا نتخلى عن الأخلاقيات أو عن أي إحساس بالإنسانية المشتركة. دعونا نكتفي بالتركيز على منطق المصلحة الذاتية.

- أرقام مذهلة

قبل الحرب في أوكرانيا، كانت نسبة طالبي اللجوء في أوروبا من منطقة الشرق الأوسط 25 بالمائة في عام 2021، ومعظم هؤلاء جاءوا من سوريا والعراق وتركيا التي احتلت المرتبة الخامسة. احتلت أفغانستان المرتبة الثانية.

بسبب الحرب في سوريا تحولت تركيا إلى أكبر مأوى للاجئين في العالم، إذ لجأ إليها ما يزيد على الـ3.6 مليون لاجئ سوري بالإضافة إلى 320 ألف شخص من جنسيات أخرى. في العام الماضي فقط، أنفقت تركيا 5.59 مليار دولار على المساعدات الإنسانية، وهو ما يشكل 0.86 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يؤهلها لأن تكون الرائدة على مستوى العالم، وذلك بسحب ما ورد في تقرير صادر عن "مبادرات التنمية."

من حيث المال الذي يتم إنفاقه، تأتي تركيا في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة. وهذه أرقام مذهلة بالنسبة لحكومة كثيراً ما تتعرض للشيطنة في الغرب.

ولكن هذا الجهد ليس محفوراً في الصخر. فالأحزاب اليمينية المتطرفة في تركيا، مثل حزب النصر، تنظم الحملات خلسة وتربصاً، لجمع الأموال من أجل شراء تذاكر حافلات لترحيل السوريين. بحثاً عمن يحمل المسؤولية عن بطء جهود الإغاثة، بعض الأتراك انقضوا على اللاجئين بعيد هذه الكارثة.

هذه أحداث بلغت من الضخامة ما يؤهلها لأن تدفع بأمواج قادمة من اللاجئين بينما تستغرق عملية إعادة البناء سنوات إن لم يكن عقودا. ولذلك فإن من مصلحة أوروبا ضمان أن تتمكن تركيا من الاستمرار في سياسة إعادة توطين اللاجئين في الشمال السوري. ولكن سوريا أيضاً، والتي كانت وجهة لكثير من التسليح الغربي، تم التخلي عنها. لم يزل اللاجئون السوريون يموتون من البرد قبل وقت طويل من الزلزال الذي ضرب حلب وإدلب.

ويعتقد أن ثلث جميع الضحايا هم في إقليم هاتاي على مرمى حجر من الحدود السورية. كان للدمار الذي حل بهاتاي تأثير مباشر على الإغاثة التي تتوجه إلى سوريا عبر معبر باب الهوى، الحبل السري للمساعدات التي تصل إلى ملايين الناس في شمال غرب سوريا، والذين يعيشون داخل مناطق خارجة عن سيطرة الحكومة السورية.

والسوريون الذين يعيشون تحت سيطرة الحكومة ليسوا أحسن حالاً، فالدولة مزقتها الحرب، وتشلها العقوبات المفروضة عليها تماماً كما كان عليه الحال في إيران في الأيام الأولى للجمهورية الإسلامية.

- مصير أخروي

كل عام تتسع الهوة بين ما ينبغي أن نعمله من خير وما ينتهي بنا الحال إلى عمله. كل عام تصبح الكلمات التي يتلفظ بها زعماء أوروبا أشد بشاعة.

في أكتوبر / تشرين الأول الماضي، ألقى المسؤول الأول عن السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، خطاباً في حفل تدشين الأكاديمية الدبلوماسية الأوروبية في بروكسل. كان ذلك في الثالث عشر من أكتوبر. وفي ما يأتي ما قاله طبقاً للنسخة الرسمية من خطابه:

"أوروبا حديقة. لقد بنينا حديقة. كل شيء يعمل. إنها أفضل مزيج من الحرية السياسية والرفاه الاقتصادي والتماسك الاجتماعي الذي تمكنت البشرية من إقامته – الأشياء الثلاثة معا.... معظم بقية العالم عبارة عن غابة، وقد تغزو الغابة الحديقة. يتوجب على العاملين في الحديقة التوجه إلى الغابة. يجب على الأوروبيين أن يكونوا أكثر اشتباكاً مع بقية العالم. وإلا فإن بقية العالم سوف تغزونا، بطرق ووسائل مختلفة."

وإذا كانت هناك فرصة على الإطلاق لوضع حد لهذه الرطانة المتخلفة، فهي الآن.

هل ستغتنم أوروبا الفرصة؟ أشك في ذلك، وذلك أنني تخليت منذ وقت طويل عن مفهوم التقدم. وحديقة عدن التي يتكلم عنها بوريل تستحق تماماً مصيرها الأخروي. (ترجمة: عربي 21)

المصدر: ميدل إيست آي

الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية
National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces